الفصل الثالث : الإقتصاد المصرى والعولمة

المبحث الأول : تطور دور الدولة فى فترة التسعينات .

١- دور الدولة فى مصر فى ظل برنامج الخصخصة .

٢- دور الدولة فى مصر فى تحقيق التوازن الإقتصادى فى ظل العولمة .

المبحث الثانى : إندماج الاقتصاد المصرى فى الإقتصاد العالمى

١- دور الدولة فى مصر فى إندماج الإقتصاد القومى فى الإقتصاد العالمى .

٢- دور الدولة فى مصر فى علاج الاختلالات الناتجة من الإندماج فى الإقتصاد العالمى.

المبحث الثالث : البعد الإجتماعى .

١- دور الدولة فى مصر فى مراعاة البعد الإجتماعى فى عملية التنمية .

٢- توصيات مقترحة لدور الدولة فى مراعاة البعد الإجتماعى .

المبحث الرابع : مشاكل إقتصادية وإستيراتيجية لتطوير الإقتصاد المصرى .

١- المشاكل الإقتصادية المصرية وأسبابها .

٢- الإستيراتيجية المقترحة لتطوير الإقتصاد المصرى .

obeikan.com

المبحث الأول : تطور دور الدولة فى فترة التسعينات

نظرا للتغيرات الإقتصادية التى تدعو إلى حرية التجارة والإتجاه العالمى نحو ارساء قواعد النظام الرأسمإلى الحر كما ذكرنا سابقا فى الفصل الثانى، وسوء احوال الإقتصاد المصرى فى أواخر الثمانينات، فقد قررت الحكومة المصرية بدء عملية إصلاح إقتصادى واسعة النطاق تنقل الإقتصاد المصرى من النموذج الإشتراكى الذى ساد منذ الستينات من القرن الماضى وحتى منتصف السبعينات إلى النموذج الرأسمإلى الحر الذى تبنته معظم دول العالم وسعت إلى تطبيقه وشجعت عليه المنظـــمات الإقتصادية الدولية والدول الكبرى .

ولقد قام كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور هام فى عملية الإصلاح الإقتصادى من خلال برنامج التثبيت الإقتصادى المقدم من الصندوق، وبرنامج التكيف الهيكلى المقدم من البنك، والذين يكونان معا برنـــامج الإصلاح الإقتصادى كما تم ذكره سابقا .

ويلاحظ انه بعد ظهور أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث فى الثمانينات من القرن الماضى قد جعل هذه الدول المدينة تقع تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة وبشروط المؤسسات الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) لإعادة جدولة مديونياتها لتجنب كارثة الافلاس وكان فى مقدمة هذه الشروط (١) :-

١- العودة إلى الإقتصاد الحر وظهور ما يسمى بالخصخصة .
٢- اتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية .
٣- رفع الحماية عن المنتج المحلى .
٤- التركيز على التصدير للخارج .
٥- رفع القيود على التجارة الخارجية وتحرير اسعار الصرف .
٦- فتح المجال للإستثمارات الخارجية والشركات الاجنبية دون قيد او شرط .

وبالطبع كانت مصر واحدة من تلك الدول التى كانت تعانى من زيادة حجم الديون الخارجية مما استتبع ضرورة إيجاد حلول لتلك المشكلة ، وحتى يتسنى لمصر التمتع بتسهيلات الصندوق والبنك كان لابد من الالتزام بالشروط السابق ذكرها وتنفيذها مما يمكن مصر من تحسين وضعها الإقتصادى ومقدرتها على السير نحو تطبيق آليات السوق الحرة .

ويلاحظ ظهور العودة إلى الإقتصاد الحر والخصخصة فى أول هذه الشروط ، وكما ذكرنا سابقا فى نفس الموضوع بالفصل السابق، إن المقصود من الخصخصة هو بيع شركات القطاع العام التى تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص، سواء كان ذلك ببيع شركات عامة مملوكة كلية للدولة او بيع حصص الحكومة والشركات العامة فى الشركات المشتركة بينها وبين القطاع الخاص، ويكون البيع كله للقطاع الخاص سواء كان مصرى ام عربى ام اجنبى .

الجزء الأول : دور الدولة فى مصر فى ظل برنامج الخصخصة

وقد قبلت مصر الخوض فى تجربة الخصخصة ولكن قد تحفظت فى بعض الملامح الرئيسية لتنفيذها حيث طلب الصندوق والبنك من مصر وضع خطة زمنية لبيع الشركات العامة للقطاع الخاص وذلك فى اسرع وقت ممكن، ولكن رأت مصر ضرورة عدم الاسراع فى عملية الخصخصة لإعتبارات تتعلق بتهيئة الجو الإقتصادى العام لهذه العملية وكذلك لإعتبارات إجتماعية .

أسباب قيام مصر بعملية الخصخصة :

بالطبع كانت هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية جعلت مصر تخوض تجربة خصخصة المشروعات العامة ، ويرجى الرجوع فى هذا الخصوص إلى المبحث الأول من الفصل الثانى لمعرفة هذه الأسباب (**وهى تقريبا الأسباب الخاصة بالدول النامية**) . ولكن يمكن ملاحظة ما يلى :-

١- للتأكيد على وصول مديونية شركات القطاع العام لمستويات تهدد إمكانية الإستمرار فى الإنتاج أن القيمة الدفترية للإستثمارات بهذا القطاع بلغت فى ١٩٩٢/٦/٣٠ نحو ٨٠ مليار جنيه، وقد تم تمويل جزء من هذه الإستثمارات عن طريق قروض طويلة الاجل بلغت فى ذلك التاريخ نحو ١٥ مليار جنيه بنسبة ١٩ % من هذه الإستثمارات، وقروض قصيرة الاجل بلغت نحو ١٤ مليار جنيه بنسبة ١٧ % من هذه الإستثمارات، وكانت تكلفة هذه الديون سنويا تصل إلى ١٦ % فى المتوسط بينما تحقق هذه الشركات عائدا على إستثماراتها فى حدود ٧ % فى المتوسط .(٢)

٢- يتمثل الخلل فى عجز مصادر التمويل طويلة الاجل المتاحة لشركات القطاع العام عن تغطية الإستثمارات طويلة الاجل الأمر الذى يضطرها إلى السحب على المكشوف .

وقد بلغ عدد الشركات التى تعانى من هذه المشكلة ٧٨ شركة تمثل ٢٥ % من عدد الشركات، كما بلغت القيمة الاجمالية لهذا الخلل حوإلى ٣ مليار فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .(٣)

٣- بلغت قيمة المخزون فى ١٩٩٢/٦/٣٠ نحو ١٧.٦ مليار جنيه تمثل ٢٢ % تقريبا من إجمالى الإستثمارات (٤) . وبالتإلى فان كبر حجم المخزون يؤدى إلى تجميد جانب كبير من السيولة فى شكل بضائع مخزنة بالمخازن، هذا بالاضافة إلى تقادم هذا المخزون فترة بعد أخرى مما يفقده جزءا كبيرا من قيمته .

٤- تشير البيانات المتاحة إلى وصول عدد العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام إلى ١.٠٨٣ مليون عامل فى يونيو ١٩٩٠، منهم ما لا يقل عن ١٨ % عمالة زائدة عن الحاجة وواجبة التصفية (٥) . وليس بعيدا عن ذهن القارىء مدى العبء الملقى على هيكل التكلفة لتلك الشركات من جراء وجود تلك العمالة الزائدة عن الحاجة والذين يزيدوا من هذه التكلفة بغير مقابل فى الإنتاج .

٥- بلغت مديونية مصر الخارجية ٤٦ مليار دولار فى اوائل التسعينات من القرن الماضى .

وقد قامت مصر بالتمهيد لعملية الخصخصة من خلال إصدار القوانين الاتية :-

أولا : قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ : وهو القانون الخاص بشركات قطاع الأعمال العام، حيث تحولت الشركات العامة من تحت يد هيئات القطاع العام إلى يد الشركات القابضة واصبحت باسم شركات قطاع الأعمال العام التى وصل عددها إلى ٣١٤ شركة واصبحت تابعة لعدد ١٧ شركة قابضة، وتم فصل موازنات هذه الشركات عن الموازنة العامة للدولة، وساوى هذا القانون فى المعاملة بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص، وكذا السماح بإمكانية بيع شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص، كما فصل القانون الملكية عن الإدارة حيث اصبح لهذه الشركات الحرية الكاملة فى الإدارة الذاتية بصورة إقتصادية تتناسب مع متطلبات السوق . كما سمح هذا القانون للقطاع الخاص بالمساهمة فى شركات قطاع الأعمال العام بحيث إذا زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص على ٥١ % من رأس المال تخرج الشركة من نطاق هذا القانون لتدخل فى نطاق قانون الإستثمار او قانون الشركات المساهمة .

ثانيا : قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ : وهو القانون الخاص بسوق رأس المال الذى نشط من سوق المال من خلال التداول، وقد أزال هذا القانون الكثير من القيود الموجودة بالبورصة المصرية، وسمح

للبنوك بإنشاء صناديق الإستثمار التى يعتمد عملها على تكوين محافظ مالية ويكون جزءا كبيرا من إستثمارتها عبارة عن أوراق مالية من اسهم وسندات ووثائق إستثمار مما يعطى نشاطا ورواجا كبيرا للبورصة .

ثالثا : دليل الاجراءات والارشادات العامة : لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة الذى صدر فى ١٤ فبراير ١٩٩٣ من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام .

وما كانت القوانين السابقة الا تمهيد البيئة الإقتصادية المصرية لعملية الإصلاح الإقتصادى التى تشكل فيها الخصخصة الموضوع الأساسى فيه، فتحويل الشركات العامة من مظلة الهيئات العامة إلى الشركات القابضة، وتنشيط سوق المال حتى يستطيع استقبال اسهم تلك الشركات عند القيام بخصخصتها من الامور الهامة لنجاح عملية الخصخصة ، والاعتماد على القطاع الخاص تدريجيا والإنتقال نحو إقتصاد السوق .

ماذا تريد الحكومة المصرية من الخصخصة :

يستهدف برنامج الحكومة المصرية لتطبيق الخصخصة وفقا للترتيب الذى اعلنته فى دليل الاجراءات والارشادات العامة الصادر من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام إلى (٦) :-

١- زيادة معدلات إستخدام الطاقة المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام .

٢- الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق افضل إستخدام لها .

٣- اتاحة الفرصة للإتصال بالاسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للإستثمار .

٤- توسيع قاعدة الملكية وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل فى الإستثمار الوطنى .

٥- زيادة فرص العمل .

٦- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التى تحتاج إلى إعادة هيكلة وإستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .

٧- تنشيط سوق المال .

تطور برنامج خصخصة الشركات :

ويلاحظ من خلال الجدول التإلى الذى يوضح منذ تطبيق برنامج الخصخصة فى عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١ الاساليب التى اتبعتها الحكومة المصرية لبيع الشركات العامة وقد تنوعت هذه الاساليب من اكتتاب عام، أغلبية اكتتاب عام، أقلية اكتتاب عام، مستثمر رئيسى، إتحاد عاملين، تصفية، أصول مباعة، ايجار تمويلى (طويل الاجل) كالتإلى :-

تطور برنامج خصخصة الشركات

وفقا لطريقة البيع حتى ٢٠٠١/١٢/٣١ (٧)

اساليب الخصخصه	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الإجمالى
اكتتاب عام	٠	١	٧	٢٠	١٦	٩	٠	١	٠	٥٤
اغلبيه	٠	٠	١	١٤	١٤	٨	٠	١	٠	٣٨
اقليه	٠	١	٦	٢	٣	١	٠	٠	٠	١٦
مستثمر رئيسى	٠	٣	٣	٢	٣	٢	٩	٥	٠	٢٩
إتحاد عاملين	٠	٧	٠	٢	٣	١٢	٥	٠	٤	٢٢
تصفيه	٦	٣	١	٢	٣	٦	٧	٢	٣	٢٢
اصول مباعه	٠	٠	١	١	١	٢	٤	٦	٣	١٨
ايجار تمويلى طويل الاجل	٠	٠	٠	٢	٢	٠	٦	١٠	٢	٢٠
الإجمالى	٦	١٣	١٣	٢٥	٣٨	٣٣	٣١	٢٥	١٣	١٨٥

(عدد الشركات)

ويلاحظ من الجدول السابق أن فى عام ١٩٩٣ قامت مصر بخصخصة ٦ شركات من خلال تصفيتهم بالكامل، اما فى عام ١٩٩٤ تم خصخصة ١٣ شركة، وفى عام ١٩٩٥ تم خصخصة ١٢ شركة فقط، وفى عام ١٩٩٦ تم خصخصة ٢٥ شركة، وفى عام ١٩٩٧ تم خصخصة ٢٨ شركة، اما فى عام ١٩٩٨ فقد تم خصخصة أكبر عدد من الشركات خلال برنامج الخصخصة الذى بدأ من ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١ حيث بلغوا ٣٢ شركة، وانخفضت عدد الشركات التى تم خصخصتها فى عام ١٩٩٩ حيث بلغت ٣١ شركة، واستمرت فى الإنخفاض حتى عام ٢٠٠٠ إلى أن وصلت ٢٥ شركة، اما فى عام ٢٠٠١ فقد وصل عدد الشركات التى تم خصخصتها إلى ١٣ شركة .

اما بالنسبة للعوائد المتحصلة من بيع وخصخصة الشركات فقد بلغت حتى أخر عام ٢٠٠١ مبلغ ١٦.٨١٤ مليار جنيه، ويوضح الجدول التإلى إجمالى عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع ما بين غالبية الاكتتاب العام، أقلية الاكتتاب العام، مستثمر رئيسى، إتحاد عاملين، بيع أصول إنتاجية كالتإلى :-

إجمالى عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع (٣١ ديسمبر ٢٠٠١) (٨)

اساليب الخصخصة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الإجمالى
غالبية الاكتتاب العام	٠	٠	٨٥	**١٦٥٠**	٣٥١٩	**١٣٤٢**	٠	**٤٧**	٦٧٠	**٦٣١٢**
أقلية الاكتتاب العام	٠	**٤**	٩٩٢	**٣٣٨**	٣٤٦	**٧٥**	٠	**٠**	٠	**١٧٥٥**
مستثمر رئيسى	٠	**٤٣٣**	٠	**٤٥٣**	٤٤٧	**٢٧٦**	٣٦٦٥	**٢٣٤٥**	٣٤٩	**٦٩٦٨**
اتحاد عاملين	٠	**٢٢٧**	١٣٩	**٠**	٧٩	**٣٥١**	٧٥	**٠**	٦٩	**٩٣٩**
بيع اصول انتاجية	٠	**٠**	٠	**٣٥٠**	٦	**٣١٦**	٤٥	**٨٤**	٣٨	**٨٤٠**
الإجمالى	٠	٦٦٤	١٢١٥	٢٧٩١	٣٣٦٩	٢٣٦١	٢٧٨٥	٢٤٧٦	١١٢٦	١٦٨١٤

(بالمليون جنية)

ويلاحظ من الجدول السابق انه فى عام ١٩٩٤ بلغ العائد المتحصل من بيع عدد ١٣ شركة هو ٦٦٤ مليون جنيه، بينما فى عام ١٩٩٥ بلغ الناتج من بيع عدد ١٢ شركة ١٢١٥ مليون جنيه، وفى عام ١٩٩٦ بلغ ٢٧٩١ مليون جنيه ناتج عن بيع ٢٥ شركة، اما فى عام ١٩٩٧ بلغ العائد المتحصل ٣٣٦٩ مليون جنيه الناتج عن بيع ٢٨ شركة، وفى عام ١٩٩٨ بلغ العائد ٢٣٦١ مليون جنيه على الرغم من بيع أكبر عدد من الشركات خلال برنامج الخصخصة وهم ٣٢ شركة، وفى عام ١٩٩٩ بلغ العائد ٢٧٨٥ مليون جنيه لعدد ٣١ شركة، وفى عام ٢٠٠٠ بلغ العائد ٢٤٧٦ مليون جنيه لعدد ٢٥ شركة، اما فى عام ٢٠٠١ بلغ العائد ١١٢٦ مليون جنيه لعدد ١٣ شركة، وقد بلغ إجمالى العوائد المتحصلة من بيع وخصخصة الشركات العامة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ بداية تطبيق برنامج الخصخصة إلى عام ٢٠٠١ حسب ما هو متاح ١٦.٨١٤ مليار جنيه .

تأثير عملية الخصخصة على المتغيرات الإقتصادية فى مصر :

يرجى الرجوع فى هذا الخصوص إلى المبحث الأول من الفصل الثانى ، **ولكن يلاحظ ما يلى** :-

١- تشير البيانات المتاحة إلى إنخفاض عدد العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام من مليون و ٨٣ الف عامل فى يونيو ١٩٩٠ إلى ٩٠٨ الف عامل فى يونيو ١٩٩٦، ويقدر المسئولون فى الشركات نسبة العمالة الزائدة واجبة التصفية بحوإلى ١٨٥ الف عامل معظمهم عمالة ادارية وموظفين .(٩)

٢- طبقا لأخر بيانات متاحة عن العائد المتحصل من بيع وخصخصة الشركات العامة انه حتى عام ٢٠٠١ بلغ ١٦.٨١٤ مليار جنيه .

ويذكر سيد على بجريدة الأهرام انه حتى شهر يونيو من عام ٢٠٠١ تم تنفيذ ٥٠ % من برنامج الخصخصة ببيع بعض الشركات والمصانع قيمتها ١٦.٣١٧ مليار جنيه، تم تحصيل ١٣.٦٠٠ مليار جنيه، والباقى على اقساط مستحقة لدى إتحادات العاملين وبعض المستثمرين الذين اشتروا بعض الشركات الغير جاذبة . وقد تم إستخدام حصيلة البيع حتى الان فى تسديد ٤.١٩٨ مليار جنيه للبنوك الدائنة للشركات، ٢.٤٤٠ مليار جنيه تعويضات معاش مبكر، ٦.٣٢٢ مليار جنيه لوزارة المالية، ٣٥١ مليون جنيه لإصلاح الشركات المتعثرة التى يتم إصلاحها، ٢٨٩ مليون جنيه رصيد صندوق إعادة الهيكلة للصرف على المعاش المبكر .(١٠)

الجزء الثانى : دور الدولة فى مصر فى تحقيق الـــتوازن الإقتصادى فى ظل العولمة

فيما يلى بعض المؤشرات الإقتصادية الهامة التى تتعلق بكيفية إستخدام السياسات النقدية والمالية لتحقيق التوازن الإقتصادى :-

فإذا بدأنا بدراسة السنوات من العام المإلى ٩٥/٩٤ حتى العام المإلى ٢٠٠٠/٩٩ (حسب ما هو متاح) فسنجد الاتى :-

أولا : معدل التضخم : يلاحظ أن معدل التضخم قد انخفض على مدار السنوات محل الدراسة حيث انه فى العام ٩٥/٩٤ وصل إلى ٩.٩ % وانخفض فى عام ٩٦/٩٥ إلى ٨.٣ % ثم انخفض إلى ٤.٨ % فى عام ٩٧/٩٦ ثم إلى ٤.١ فى عام ٩٨/٩٧ ثم إلى ٢.٩ % فى عام ٩٩/٩٨ ثـــم إلى ٢.٥ % فى عام ٢٠٠٠/٩٩، ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم اكثر من ذلك فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢.٢ % .

مما سبق يتضح أن معدل التضخم كان مرتفع فى عام ٩٥/٩٤ حيث وصل ٩.٩ %، إلى أن وصل لنسبة معقولة جدا ٢.٥ % فى عام ٢٠٠٠/٩٩، وتشير التقديرات إلى إنخفاضة اكثر من ذلك ليصل إلى ٢.٢ % فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠، أى أن معدل التضخم فى المدى المعقول والذى لا يؤثر على الإقتصاد المصرى بالسلب كما كان فى بداية الدراسة .

ثانيا : العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى : فى العام ٩٥/٩٤ بلغ العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ١.٣ % ولم يتغير فى العام التإلى ٩٦/٩٥، ثم انخفض العجز إلى ٠.٩ % فى العام ٩٧/٩٦ إلى أن زاد إلى ١.٠ % فى عام ٩٨/٩٧ وقفز العجز إلى نسبة كبيرة فى العام ٩٩/٩٨ حيث بلغ ٤.٢ %، وزاد مرة أخرى إلى ٤.٧ % فى عام ٢٠٠٠/٩٩ .

وترجع الزيادة الكبيرة فى العجز فى العام ٩٩/٩٨ إلى زيادة الواردات بسبب الأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا، وايضا فى العام التإلى ٢٠٠٠/٩٩ حيث لم يستطع الإقتصاد المصرى السيطرة على الواردات بالإنخفاض .

مما سبق يتضح تضرر الإقتصاد المصرى بسبب معدل العجز الذى زاد إلى نسبة كبيرة جدا وخصوصا فى عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث بلغ ٤.٧ %، مما يتسبب فى ضرورة إتجاه الإقتصاد المصرى إلى تغطية هذا العجز بالاستدانة سواء من الداخل او من الخارج، وكل له مساوئه المعروفة .

ثالثا : سعر الصرف : يلاحظ ثبات سعر صرف الدولار خلال الفترة من بداية الإصلاح الإقتصادى وحتى ٩٧/٩٦ حيث استقر سعر صرف الدولار عند ٣.٤ جم، اما بدءا من العام ٩٨/٩٧ الذى شهد بداية أزمة دول جنوب شرق اسيا ارتفع سعر صرف الدولار وحتى نهاية الفترة ٢٠٠٠/٩٩ حيث بلغ ٤.٥ جم .

وقد تسبب إرتفاع سعر صرف الدولار فى احداث العديد من الآثار السلبية على الإقتصاد المصرى، مع العلم أن إرتفاع سعر صرف الدولار بقرشا واحدا يؤدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على الموازنه العامة للدولة بحوإلى ٢٠٠ مليون جنيه .(١١)

رابعا : سعر الفائدة : بلغ معدل الفائدة الاسمى ١٠.١ % فى العام ٩٥/٩٤، وانخفض إلى ٩.٥ % فى عام ٩٦/٩٥ ثم عاود الإرتفاع إلى ٩.٨ % فى عام ٩٧/٩٦ ثم انخفض مرة أخرى إلى ٨.٨ % فى العام ٩٨/٩٧ وارتفع بعد ذلك إرتفاع طفيف ليصل إلى ٨.٨٢ % فى ٩٩/٩٨ ثم ارتفع لاكثر من ذلك حيث بلغ ٩.٠٩ % فى العام ٢٠٠٠/٩٩، وثبت سعر الفائدة إلى نفس المعدل فى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

خامسا : معدل النمو : يلاحظ أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى كان ٤.٧ % فى العام ٩٥/٩٤ وقد زاد إلى ٥ % فى عام ٩٦/٥٩ ثم زاد إلى ٥.٣ % فى عام ٩٧/٩٦ ثم توالت الزيادة حيث بلغ ٥.٧ % فى عام ٩٨/٩٧ ثم إلى ٦.١ % فى عام ٩٩/٩٨، وهذا أخر عام استمرت فيه زيادة معدل النمو حيث بدءا من العام ٢٠٠٠/٩٩ انخفض إلى ٥.١ %، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى ٤.٩ % فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

مما سبق يتضح أن معدل النمو كان فى ازدياد منذ العام الأول فى الدراسة حتى ٩٩/٩٨، ومن عام ٢٠٠٠/٩٩ بدأ معدل النمو فى الإنخفاض حيث تأثر بالأوضاع الإقتصادية السيئة التى تعرض لها الإقتصاد المصرى من ظروف الركود وأزمة السيولة وايضا الإرتفاع المتوإلى لسعر صرف الدولار وحجم الواردات .

Obeikan.com

المبحث الثانى : إندماج الاقتصاد المصرى فى الإقتصاد العالمى

لقد بدأت مصر فعليا فى اتباع الإقتصاد الرأسمإلى والتحول إلى نظام السوق منذ بداية التسعينات من القرن الماضى ، حيث قامت بالتدريج بتهيئة الإقتصاد القومى ليتوافق مع آليات السوق والإندماج فى الإقتصاد العالمى ، سواء كان ذلك على المستوى التشريعى من خلال إصدار بعض القوانين والتشريعات التى تشجع على هذا الإندماج والانفتاح او على المستوى التطبيقى من خلال الدخول فعليا فى إتفاقيات ثنائية مثل الإتفاقيات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بالشراكة الأمريكية ، وايضا ما بين مصر والإتحاد الاوربى المعروفة بالشراكة الاوربية ،او إتفاقيات إقليمية مثل الجامعة العربية ، والكوميسا وغيره ، او إتفاقيات دولية مثل منظمة التجارة العالمية . وفى هذا المبـــحث سوف يتم الحديث عن الموضوعات التالية :-

١- تمهيد .
٢- برنامج الإصلاح الإقتصادى .
٣- مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى .
٤- تخفيض المديونيه الخارجيه لمصر .
٥- مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى وأثرها على الإعتبارات الإقتصادية لمصر .
٦- الآثار السلبية لإندماج الإقتصاد المصرى فى النظام الرأسمإلى العالمى .

obeikan.com

١- تمهيد :

لقد بلغت الأوضاع الإقتصادية المصرية فى بداية التسعينات من السوء للدرجة التى كان لابد فيها من القيام بالإصلاح الإقتصادى الشامل، وكانت مبررات الحكومة المصرية لضرورة عمل إصلاح إقتصادى فى ذلك الوقت هى كالتالى :-

١- إرتفاع حجم المديونية الخارجية لمصر حيث بلغت ٤٦ مليار دولار فى اوائل عام ١٩٩٠

٢- تدنى حجم الاحتياطى النقدى من العملات الاجنبية وخصوصا الدولار .

٣- عدم وجود سوق صرف حرة وتحديد سعر الصرف طبقا للاسعار الثابتة .

٤- إنخفاض حجم الصادرات المصرية حيث بلغت ٢.٥٨٥ مليار دولار فقط فى عام ١٩٩٠.

٥- إرتفاع معدل التضخم حيث بلغ فى بداية التسعينات حوإلى ٢١ % .

٦- عدم قدرة الحكومة المصرية على الإستمرار فى سداد اقساط الديون التى تراكمت وبلغت حوإلى ٥ مليار دولار مع بداية عام ١٩٩٠ .

٧- ضرورة التحول إلى إقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب .

٨- إنخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى حوإلى ٢.٣ % وهو أقل من معدل النمو السكانى .

٩- فشل التجربة الإشتراكية فى احداث التنمية المستدامة ، والإتجاه العالمى نحو الاعتماد على قوى العرض والطلب وآليات السوق .

كان كل هذا باعث على ضرورة عمل إصلاح إقتصادى وعاجل لتصحيح الأوضاع الإقتصادية المتردية والوصول لمستوى مقبول يستطيع معه الإقتصاد المصرى مواصلة التقدم وتحقيق معدل نمو إقتصادى مناسب يكون أكبر من معدل النمو السكانى بثلاثة أضعاف على الأقل ، لذلك قامت مصر بالسير فى اجراءات الإصلاح الإقتصادى منذ بداية التسعينات وذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تم التوصل اليه مع كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

اما البنك الدولى فقد كانت له أسبابه ومبرراته فى ضرورة التزام مصر بعمل إصلاحات إقتصادية شاملة فى الإقتصاد المصرى .

فقد جاءت هذه المبررات فى تقرير عن الأوضاع الإقتصادية فى مصر تمهيدا لتبرير برنامج الإصلاح الإقتصادى كما يلى (١٢) :-

١- إن الإقتصاد المصرى يتميز بالاهدار فى تخصيص الموارد على نطاق واسع، الأمر الذى نتج عنه تــركة من التدخل الحكومى بالتملك والاحتكار والتخطيط المركزى .

٢- إن هيكل الحوافز مشوه بشكل كبير بما يعكس القيود الحكومية على الاسعار بما فيها اسعار الصرف .

٣- ضعف المنافسة فى الاسواق المحلية والخارجية مما ضاعف من عدم الكفاءة الإقتصادية .

٤- زيادة العجز فى الموارد العامة للدولة عن ٢٠ % من الناتج المحلى الإجمالى (بدون أعباء خدمة الدين) وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق المعونات الخارجية والديون الخارجية، والاقتراض الداخلى وفائض نظام التأمينات الإجتماعية وإصدار النقود .

٥- إن الواردات السلعية اصبحت ضعف الصادرات مما يعنى عجزا مستمرا فى الميزان التجارى .

٦- زيادة حجم الدين الخارجى مع إنخفاض الموارد من النقد الاجنبى (إنخفاض اسعار البترول فى الاسواق العالمية، تراجع حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج) .

٧- اختلال اسواق الصرف للعملات الاجنبية فى مصر، ووجود سوق سوداء للدولار، وتعدد اسعار الصرف للدولار فى مصر .

٨- تعدد معوقات الصادرات ومنها القيود الرقابية على عمليات التجارة الخارجية .
٩- الإسراف فى إستخدام الطاقة نتيجة إنخفاض اسعارها نظرا لقيام الحكومة بدعمها .

من المعروف أن البنك الدولى يركز على سياسات التنمية والإستثمارات القطاعية والمشروعات وسياسات الإصلاح الهيكلى وتخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، اما صندوق النقد الدولى فيركز على سياسات الإقتصاد الكلى ممثلة فى النفقات والايرادات العامة والاجور والاسعار والنقود واسعار الفائدة واسعار الصرف .. من هنا نجد أن عمليات التكيف الهيكلى سواء على مستوى كلى او على مستوى قطاعى التى يقوم بها البنك الدولى لابد أن تسبقها مرحلة تثبيت تشمل اسعار الصرف وسياسات الإئتمان والضرائب والتـــجارة بإعتبارها أدوات أساسية لنجاح برامج التكيف الهيكلى فى الفترتين المتوسطة والطويلة .(١٣)

وقد قامت الحكومة المصرية بالفعل بالإتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ من خلال برنامج التثبيت الإقتصادى، وكذا بالإتفاق مع البنك الدولى فى نفس العام من خلال برنامج التكيف الهيكلى، وقد اصطلح على تسميتهم بالبرنامج الشامل للإصلاح الإقتصادى، كما تم الإتفاق مع الدول الاعضاء فى نادى باريس لالغاء جزء من المديونية الخارجية على ثلاثة شرائح وإعادة جدولة المديونية المتبقية على مصر .

٢- برنامج الإصلاح الإقتصادى :

تم تقسيم الإصلاح الإقتصادى ليكون على ثلاثة مراحل متعاقبة، لكل مرحلة أهدافها ووسائلها فى تحقيق هذه الأهداف، ولا يتم البدء فى تنفيذ مرحلة الا بعد الانتهاء من تحقيق أهداف المرحلة السابقة، وفيما يلى المراحل الثلاثة للإصلاح الإقتصادى :-

- **المرحلة الأولى** : بدأت المرحلة الأولى للإصلاح الإقتصادى فى عام ١٩٩١ وهى مرحلة خاصة بضبط الطلب الكلى من خلال احداث إصلاحات نقدية ومالية، وقد تم عمل تثبيت للمؤشرات الإقتصادية الكلية وذلك بتخفيض معدل التضخم الذى قد بلغ مستويات عالية جدا، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات واستعادة التوازن الإقتصادى للإقتصاد القومى .

وكانت نتائج تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادى هى (١٤) :-

١- خفض العجز السنوى فى الموازنة العامة للدولة من ٢٠ % من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣.٥ % فى السنوات الثلاثة لهذة المرحلة .
٢- السيطرة الكاملة على معدل التضخم وذلك بإنخفاضه من ٢٢ % سنويا إلى أقل من ١٠ % .
٣- توقف اقتراض الحكومة من البنك المركزى لسداد عجز الموازنة لأول مرة .
٤- ظهور فائض من النقد الاجنبى بعد أن كانت تدفقات الموارد الاجنبية عاجزة عن مواجهة النفقات لمدة ١٥ عام متصلة .
٥- زيادة الودائع لدى البنوك المصرية زيادة كبيرة وصلت إلى مليار دولار من أموال المصريين بالخارج فقط مما يعكس الثقة فى الإقتصاد المصرى .

- **المرحلة الثانية** : بدأت المرحلة الثانية للإصلاح الإقتصادى فى عام ١٩٩٣ وهى مرحلة خاصة بضبط العرض الكلى من خلال احداث إصلاحات هيكلية وعمل إعادة هيكلة للإقتصاد وذلك عن طريق تنفيذ برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وتحويلها إلى شركات تتبع القطاع

الخاص، وتنشيط سوق المال، وتحرير التجارة الخارجية والاسعار وتخفيض اسعار الفائدة، وعمل إصلاح ضريبى، وإصلاح القطاع المإلى . وقد تم تحقيق أهداف تلك المرحلة من تحرير الإقتصاد .

- **المرحلة الثالثة :** بدأت المرحلة الثالثة للإصلاح الإقتصادى فى عام ١٩٩٦ .

تبلورت معالم أهداف المرحلة الثالثة من الإصلاح الإقتصادى باعلان الحكومة المصرية خلال عام ٩٧/٩٦ عن البدء فى تنفيذ مشروعات عملاقة تغير من خريطة مصر الإقتصادية وتقلل من معدلات البطالة مثل توشكى ، جنوب الوادى ، شرق العوينات ، شمال وجنوب سيناء ، شمال وغرب السويس ، شرق التفريعة من خلال اقامة مـــناطق حرة للإنتاج والتوزيع الإقليمى .(١٥)

٣- مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى (١٦) :

١- برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلى من خلال السياسات الماليه والنقديه التى تهدف إلى تخفيض العجز المالي الداخلى والخارجى وقد تمثلت فى تحرير سعر الصرف وتحرير سوق رأس المال مع ترشيد الانفاق الحكومى وتخفيض الدعم .

٢- برنامج التكيف الهيكلى لضبط جانب العرض الكلى من خلال مجموعه من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزياده كفاءه القطاع العام وقد تمثلت فى تحرير التجاره الخارجيه والإصلاح الضريبى وإصلاح القطاع المإلى وسوق رأس المال والإنتقال من الملكيه العامه إلى الملكيه الخاصه فى إطار الخصخصه .

٣- إيجاد شبكه الضمان الإجتماعى لاحتواء الآثار الإجتماعية السلبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى مثل البطالة وذلك من خلال إنشاء الصندوق الإجتماعى للتنميه الذى يهدف إلى تشجيع المشروعات الصغيره وتمويلها وخاصه بالنسبه لشباب الخريجين وصغار الحرفيين .

٤- تخفيض المديونيه الخارجيه لمصر :

كان إتفاق نادى باريس فى مايو ١٩٩١ والذى تواكب مع الإتفاقيات الموقعه مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى برنامج الإصلاح الإقتصادى يهدف إلى خفض الديون الخارجيه لمصر .

وجاءت التطورات مع القرار الأمريكى ونظيره العربى فى بدايه التسعينات بخفض جزء من الديون المستحقه لكل منهما كالاتى (١٧) :-

- **تم تخفيض أصل الدين الخارجى بمقدار ١٤.٧ مليار دولار منها :-**
  - ١.٧ مليار دولار ديون عسكريه .
  - ٦.٢ مليار دولار ديون عربيه .
  - ١.٤مليار دولار ديون نادى باريس .
- **تم تخفيض الفوائد المستحقه بمقدار ٢٣.٤ مليار دولار منها :-**
  - ٨.١ مليار دولار تستحق للديون العسكريه .
  - ٢.٥ مليار دولار تستحق للديون العربيه .
  - ١٢.٨ مليار دولار .

وقد تم تطبيق التخفيض على ثلاث مراحل مرتبطه بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى .

- تم اسقاط الشريحه الأولى فى يوليو ١٩٩١ بنسبه ١٥ % .
- تم اسقاط الشريحه الثانيه فى سبتمبر ١٩٩٣ بنسبه ١٥% .
- تم اسقاط الشريحة الثالثة فى نوفمبر ١٩٩٦ بنسبة ٢٠ % .

وبذلك تم اسقاط نسبة الـــ ٥٠ % من الديون المستحقة على مصر حسب الإتفاق الموقع مع الدائنين من اعضاء نادى باريس . وتشير البيانات إلى أن إجمالى رصيد الدين الخارجى قد بلغ ٣٠.٨٩٤ مليار دولار فى عام ٩٤/٩٣ بعد أن كان ٤٦ مليار دولار فىاوائل عام ١٩٩٠ ، وانخفض الدين الخارجى إلى حوإلى ٢٨.٩ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ١٩٩٨ ، كما انخفض عبء خدمة الدين إلى ١١.٨ % .(١٨)

لقد خطت الحكومة المصرية الخطوة الأولى فى سبيل الإندماج فى الإقتصاد العالمى حيث قامت بتهيئة الإقتصاد وهيكلته ليتناسب مع الوضع الجديد للإقتصاد العالمى وإتجاهاته نحو الليبرالية الجديدة وارساء قواعد الحرية الإقتصادية، كما قامت بالتوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وهى اختصار لـــ GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE وذلك فى ١٩٩٤/٤/١٥ حيث تم تحويلها إلى منظمة التجارة العالمية WTO وهى اختصارا لـــ WORLD TRADE ORGANIZATION والتى بدأت لعملها فى ١٩٩٥/١/١، وقد استفادت مصر بالفترات الإنتقالية التى منحتها المنظمة للدول النامية (والتى بلغت فى بعض المجالات عشرة سنوات) لتهيئة أوضاعها الإقتصادية وإعادة هيكلة القواعد الإنتاجية حتى تتمكن من التعامل فى عصر يسوده حرية إنتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بدون قيود .

٥- مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى وأثرها على الإعتبارات الإقتصادية لمصر :

إن الاسراع فى عملية التحول الإقتصادى وتهيئة الإقتصاد نحو الاعتماد على قوى العرض والطلب وتفعيل آليات السوق له آثاره السلبية على الإعتبارات الإجتماعية فى الدولة، لذلك كان لابد من الاهتمام بالبعد الإجتماعى فى عملية الإصلاح الإقتصادى، لان هذا البعد له اهميته الكبرى فى المجتمع حيث أن الهدف الأول والاخير للإقتصاد هو توفير وسائل الحياة الكريمة لتحقيق مستوى معيشى مرتفع ورفاهية مناسبة للأفراد، اذن فالهدف إجتماعى بالدرجة الأولى يتم تحقيقه والوصول اليه عن طريق الإقتصاد .

إن عملية التحول من الإقتصاد الإشتراكى إلى إقتصاد السوق له تكاليفه المرتفعة، ولابد الا يقع عبئها وتكاليف تحولها على الطبقة المتوسطة والمحدودة الدخل، ولذلك من الامور الهامة فى هذا الصدد إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق التدرج فى فرض الضرائب وعمل شرائح باسعار معينة حسب مستويات الدخول .

وكما ذكرنا فى المبحث الثانى من الفصل الثانى بخصوص مكونات برامج الإصلاح الإقتصادى (فيما يسمى ببرامج التثبيت الإقتصادى للصندوق والتكيف الهيكلى للبنك) والسابق الاشارة اليها ، فانه يجب الالتزام بتنفيذها فى سبيل تقديم الصندوق والبنك ما يلزم مصر من قروض وتسهيلات لتمويل مختلف الأنشطة الإقتصادية و تمويل عجز الموازنة، و المساعدة فى تهيئة الإقتصاد وتحولها نحو إقتصاد السوق .

وبالرجوع إلى ما سبق شرحه بخصوص مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى للدول النامية بالفصل السابق فاننا نجد نفس مكونات برنامج الاصلح الإقتصادى المصرى ، ويضاف إلى ذلك بعض النقاط المميزة الاتية :-

١- اشارت دراسه مهمه للمجالس القوميه المتخصصه حول الآثارالإجتماعية للتحول إلى إقتصاد السوق أن الجنيه المصرى قد فقد ٧٣% من قيمته خلال السنوات التسع الاخيره ، و بالتإلى فان مجموعة السلع التى كان من الممكن الحصول عليها فى سنه ٨٦ /٨٧ بما يعادل جنيها مصريا واحدا أصبحت تحتاج إلى ٣.٦٦ جم للحصول عليها مع إنتشار بعض الظواهر الإجتماعية و من اخطرها

زياده المشاكل الاسرية مثل الجرائم الاسرية، الطلاق، الزواج العرفى، عزوف الشباب عن الزواج، مشكلة البطالة، أزمة الطبقة الوسطى، تغير الهيكل الطبقى فى المجتمع .(١٩)

٢- تم تخفيض قيمة العملة الوطنية فعلا اكثر من مرة حسب اعلان البنك المركزى لاسعار مركزية بهامش حركة صعود وهبوط وكان أخرها التخفيضات التالية التى تم الاعلان عنها كما يلى :-

- **التخفيض الأول** : فى شهر يوليو ٢٠٠١ تم التخفيض من ٣.٨٦ جم للدولار إلى ٣.٩٠ جم مع ١ % هامش حركة صعود وهبوط .
- **التخفيض الثانى** : فى شهر اغسطس٢٠٠١ تم التخفيض من ٣.٩٠ جم للدولار إلى ٤.١٥ جم مع ٣ % هامش حركة صعود وهبوط .
- **التخفيض الثالث** : فى ديسمبر ٢٠٠١ تم التخفيض من ٤.١٥ جم للدولار إلى ٤.٥٠ جم مع ٣ % هامش حركة صعود وهبوط .
- **التخفيض الرابع (٢٠)** : **طبقا** للوضع الذى كانت عليه فى ٢٠٠٣/١/١٦ اصبح الدولار بسعر ٤.٦٣٥ جم وهو أخر سعر معمول به فى إطار النظام القديم .
- **التخفيض الخامس (٢١)** : **بدأ البنك** المركزى المصرى فى ٢٠٠٣/١/٢٩ بتطبيق النظام الجديد لسعر صرف الدولار وهو قائم على التحرير الكامل لسعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية والسماح للبنوك بتحديد اسعار النقد الاجنبى فى ضوء آليات العرض والطلب بدون أى تدخل من جانب البنك المركزى المصرى وبموجب هذا النظام الجديد يتم الغاء السعر المركزى للدولار والذى بدأ العمل به منذ عام ٢٠٠٠ وكذلك الهامش المحدد بنسبة ٣ % . ويقوم البنك المركزى باحتساب متوسط اسعار التعامل لدى جميع البنوك بيعا وشراءا ليتم ابلاغها للبنوك لتكون بمثابة مؤشر للتعاملات فى اليوم التالى . ويكون الدولار بسعر ٥.٣ جم وهو قابل للتحرك فى أى وقت خلال اليوم بشرط الافصاح عن هذا التغيير فورا على شاشات العملات .

الا انه بالرغم من كل هذا فلم تزد الصادرات الزيادة المرغوب فيها ، ولم تنخفض الواردات الإنخفاض المستهدف ، وفيما يلى بيان بالصادرات والواردات منذ عام ١٩٩٠ وحتى الان :-

الصادرات والواردات فى الإقتصاد المصرى (٢٢)

بالمليار دولار

العـــام	الـــواردات	الصـــادرات
١٩٩٠	٩.٢١٦	٣.٥٨٥
١٩٩١	٧.٨٦٢	٣.٦٥٩
١٩٩٢	٨.٢٤٥	٣.٠٥١
١٩٩٣	٨.١٨٤	٣.١٠٥
١٩٩٤	١٠.٣١٩	٣.٤٧٦
١٩٩٥	١١.٧٦٠	٣.٤٥٠
١٩٩٦	١٣.٠٣٨	٣.٥٣٩
١٩٩٧	١٣.٢١١	٣.٩٢١
١٩٩٨	١٦.١٦٦	٣.١٣٠
١٩٩٩	١٦.٠٢٢	٣.٥٥٩
٢٠٠٠	١٤.٠١٠	٤.٦٨٩

الصادرات والواردات فى الإقتصاد المصرى (٢٣)

بالمليار دولار

العـــام	الـــواردات	الصـــادرات
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٦.٤٤١	٧.٠٧٨
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٤.٦٣٧	٧.١٣٠
٢٠٠٢/٢٠٠٣ *	١٤.٨٢١	٨.٢٠٥

* ارقام مبدئية

يلاحظ مما سبق .

٣- إن **الإقتصاد** المصرى يوشك أن يقع بين شقى الرحى : احدهما مخاطر تحرير التجارة متمثلة فى المنافسة غير المتكافئة للإنتاج المحلى وسلوكيات القطاع الخاص المتعجل والتى تؤذن بزيادة حدة الاختلافات الهيكلية، اما ثانيهما فهو الكساد الذى يعلن عن نفسه فى تزايد المخزون الـــراكد وتزايد حجم الطاقات العاطلة وتزايد معدلات البطالة الظاهرة والذى ترجع أسبابه إلى (٢٤):-

١- نقص الطلب الكلى بسبب نقص الدخول الحقيقية نتيجة إرتفاع الاسعار بمعدلات تفوق زيادة الاجور .

٢- إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إرتفاع اسعار السلع الوسيطة والإستثمارية المستوردة مع الاعتماد على انماط إنتاجية كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل .

٣- اتباع الدولة لسياسات إنكماشية فى سياق اجراءات الإصلاح الإقتصادى مثل فرض ضريبة المبيعات بهدف زيادة الحصيلة وعلاج عجز الموازنة، والتخفف من الالتزام بتعيين الخريجين .

و على الرغم من التزام مصر بتحرير واردتها مع الدول الأخرى الا أن بعض الدول فى المقابل لم تحرر واردتها مع مصر، وفيما يلى بيان بواردات مصر وصادرتها منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ حيث لم تزد الصادرات الا بقدر بسيط جدا، وفى المقابل زادت الواردات زيادة كبيرة جدا كما هو موضح بالجدول اعلاه .

وفيما يلى مثال واحد لما قامت به بعض الدول الاوربية فى سبيل وضع العراقيل والقيود امام الصادرات المصرية بأى شكل حتى لو تعارض ذلك مع ما تفرضه منظمة التجارة العالمية من تحرير للتجارة الخارجية ... فقد قامت بعض دول أوربا بإعادة صادرات مصر من المنسوجات فى شهر مارس ٢٠٠٢ والتى تقدر بـــ ١٧ مليون دولار بحجة تشغيل اطفال فى المصانع التى انتجت هذه المنسوجات ، والسبب فى ذلك انه قد تم التنبيه على المستوردين فى اروبا بعدم استيراد أى منتجات من الدول النامية يقوموا بتشغيل الاطفال فى المصانع المنتجة لهذه المنتجات .(٢٥)

٦- الآثار السلبية لإندماج الإقتصاد المصرى فى النظام الرأسمإلى العالمى :

يمكن القول بان إندماج الإقتصاد المصرى فى ظل العولمة له العديد من الآثار السلبية التى تؤثر على حياة الأفراد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسلوكية أيضا ، اما الآثار الإقتصادية هى التى سنقوم بذكرها حاليا وهى (٢٦) :-

١- تزايد إتساع الفجوة التكنولوجية والفنية بين الإقتصاد المصرى و الدول المتقدمة .

٢- زيادة إندماج قطاع الإنتاج التصديرى للمواد الأولية فى الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمإلى المتقدم المسيطر .

٣- تطور نسب التبادل فى غير صالح الإقتصاد المصرى بإستمرار .

٤- إتجاه الإستثمارات الاجنبية فى الإقتصاد المصرى بصفة شبه دائمة إلى الأنشطة التى تخدم الأهداف الإقتصادية للدول المتقدمة .

٥- تكوين بنيان إجتماعى موافق ومدعم للتخلف الإقتصادى بكل صوره من ثنائية الإقتصاد إلى التفكك القطاعى إلى تفشى العادات الاستهلاكية غير الرشيدة إلى الاعتماد على الغرب وثقافته فى كافة المجالات الإقتصادية وغير الإقتصادية .

obeikan.com

المبحث الثالث : البعد الإجتماعى

إن برامج الإصلاح الإقتصادى كما يقره الصندوق والبنك من خلال برامج التثبيت الإقتصادى للصندوق وبرامج التكيف الهيكلى للبنك تعتمد على مكونات أساسية لا تتناسب مع الظروف الإقتصادية المصرية ومع الامن الإجتماعى المطلوب توافره فى مصر ، وهذه المكونات الأساسية والتى تتعلق بالإعتبارات الإجتماعية هى خفض الانفاق العام ، زيادة الضرائب ، وتحرير الاسعار بحيث تترك لآليات العرض والطلب ، ورفع يد الدولة عن مسألة التوظيف ، وخصخصة المشروعات العامة . ويلاحظ أن هذه المكونات تتعارض مع الإستقرار الإجتماعى المطلوب والذى يعتبر الضمان الحقيقى لإستقرار الأوضاع الإقتصادية فى مصر .

كما يمكن القول أن دور الدولة فى مراعاة البعد الإجتماعى فى عملية التنمية يكون فى الاهتمام بالتعليم والصحة والغذاء ، فتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من اهم الإعتبارات الإجتماعية التى يجب أن تتوفر فى أى مجتمع ، ومن المعروف أن عملية التحول الإقتصادى فى مصر من النظام القائم على التخطيط المركزى وملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى النظام القائم على العرض والطلب والاعتماد على السوق نتج عنه تكلفة باهظة وقع معظمها على الطبقات الفقيرة فى المجتمع ، هذه بالاضافة إلى اعتياد الأفراد خلال الفترات السابقة على بعض الامور التى لابد من التخلى عنها الان ، فعلى سبيل المثال عندما يتخرج أى شاب كانت الدولة ملزمة بتشغيله فور تخرجه او تبحث له عن الوظيفة المناسبة ، اما الان و فى عصر العولمة والتى اصبح للدولة ادوار أخرى فلابد أن يقوم هو بنفسه فى البحث عن الوظيفة المناسبة ، حيث لم تعد الدولة هى التى تقوم بالتعيين والتشغيل كما كان سابقا نظرا للظروف التى طرأت على مجرى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، هذا بالاضافة إلى التعداد السكنى الرهيب الذى يكبل أى حكومة ويصعب المهمة على أى قيادة فى الوصول لأى نجاح يلمسه كل المواطنون فى الدولة .

وسوف نقوم بشرح بعض ما يجب على مصر مراعاته وذلك من خلال تدخلها فى النشاط الإقتصادى .

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى الموضوعات الاتيه :-

١- الصندوق الإجتماعى للتنميه .

٢- الانفاق العام الإجتماعى .

٣- البطالة .

٤- منظمات المجتمع المدنى .

١- الصندوق الإجتماعى للتنمية :

نشأ الصندوق الإجتماعى للتنمية فى ١٩٩١/١/٢٩ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بهدف تجنيب المجتمع سلبيات تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وسد الفجوة التى نتجت عن تخلى الدولة عن التزامها بتوفير فرص عمل للخريجين ، والتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى على الطبقات المتوسطة والفقيرة ، وتعميق عملية التحول إلى إقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب .

الطبقات والفئات المستهدفة من خدمة الصندوق الإجتماعى للتنمية هم الطبقات الاكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الإقتصادى ، والطبقات الكادحة ومحدودى الدخل ، وشباب الخريجين ، والمرأة ، وسكان المجتمعات الأقل نموا ، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات . **اما البرامج التى يقوم**

الصندوق بتنفيذها هى برنامج تنمية المجتمع ، وبرنامج الاشغال العامة ، والخدمات البلدية ، وبرنامج تنمية المشروعات ، وبرنامج تنمية الموارد البشرية ، وبرنامج التنمية المؤسسية ، وبرنامج خدمات النقل العام .(٢٧)

٢- الانفاق العام الإجتماعى :

هو ذلك الانفاق الذى يخصص من اجل تحقيق أهداف إجتماعية تمس رفاهية القاعدة العريضة من سكان المجتمع ويشمل العناصر الاتيه :-

١- **التعليم والصحة** : حيث أن لهما ارتباط وثيق بالأهداف الإجتماعية .

٢- **الضمان الإجتماعى** : وهو العنصر الوحيد الذى يخصص مباشرة للفئات المستهدفة بعكس العناصر الأخرى التى لا تتمتع بخاصية التخصيص حيث يتم الانفاق على مستوى جميع السكان. ويشتمل على ثلاثة مكونات : المعاشات – المساعدات – اعانة العاملين السابقين .

٣- **الدعم السلعى** : والهدف من الدعم أساسا هو رفع المعانة عن فئات الدخل الدنيا فى المجتمع والتخفيف من أعباء الإرتفاع فى تكاليف المعيشة .

ويلاحظ أن التعريف الحإلى للانفاق العام الإجتماعى يختلف عن التعريف المتداول من جانب المؤسسات الدولية عادة حيث لا يؤخذ الدعم السلعى كأحد المكونات ، ويرجع ذلك إلى أن توصيات هذه المؤسسات ضمن برنامج التكييف الهيكلى تتجه لضرورة الغاء الدعم او تخفيضه إلى ادنى المستويات .(٢٨)

أنواع الدعم السلعى (٢٩) :

١- دعم الغذاء . وهو من اهم عناصر الدعم السلعى لارتباطه الوثيق باستفادة الفقراء .
٢- دعم قطاع الزراعة .
٣- دعم النقل العام ومنتجات الطاقة .
٤- دعم قروض الاسكان .
٥- دعم السلع والشركات الصناعية .
٦- دعم التأمين الصحى للطلاب .

٣- البطـــالـــة :

إن البطالة لها تأثير سلبى على الإقتصاد القومى للدولة ، ذلك أن المتعطلين لم يتم إستخدام طاقاتهم وابداعاتهم فى أعمال تفيد الإقتصاد ، ومعنى ذلك قصور الإقتصاد عن استغلال كافة الموارد المتاحة ، ذلك انه من المتفق عليه أن عدم استغلال كل الموارد المتاحة فى النشاط الإقتصادى سوف يحرم الإقتصاد القومى من أن يصل إلى مستوى تشغيل لكافة الموارد ، وايضا عدم زيادة الدخل القومى بما كان سيتم إنتاجة بواسطة هؤلاء المتعطلون .

كما أن للبطالة أثرها السيىء فى إنخفاض الطلب الكلى وبالتإلى إنخفاض حجم الإنتاج مما يسبب فى عدم كفاية الإنتاج الكلى عن اشباع الطلب الكلى الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض مستوى معيشة الأفراد ، كما يؤدى أيضا إلى إنخفاض المدخرات ، وبالتإلى نقص الادخار عن تمويل الإستثمار اللازم للتنمية مما يستوجب معه اللجوء إلى الاقتراض سواء الداخلى او الخارجى ، وبالتإلى زيادة الديون واعبائها على كاهل الإقتصاد القومى .

لقد أثرت البطاله بالسلب على المجتمع المصرى فى كثير من المجالات الإجتماعية والإقتصادية والنفسيه والسياسية ، وهذا ما أوضحته دراسات كثيره حيث أن للبطاله أثرا كبيرا على معدلات الجريمه نظرا لما يترتب على سوء الحاله الإقتصادية من انحراف يؤدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم ،وقد اثبتت الاحصاءات والدراسات والبيانات المشتقه من وزاره الداخليه أن هناك علاقة طردية بين زيادة حجم البطالة وانعكاساتها على السلوك الاجرامى . اما بالنسبة لدراسة المجالس القومية المتخصصة فقد تضمنت جدولا يبين نسبة المتهمين العاطلين عن العمل فى الجنح مثل سرقة المساكن والمتاجر والسيارات ، والجنايات التى تتضمن أنواع عديدة مثل القتل العمد والضرب الذى أدى إلى الموت والضرب الذى أدى إلى حدوث عاهة والخطف وهتك العرض والاغتصاب والسرقة بالاكراه والحريق العمد والاختلاس والرشوة والتزييف والتقليد وتزوير الأوراق المالية ومقاومة السلطات والتجمهر وبعض الجنايات الأخرى ، وتوضح الارقام الرسمية إرتفاع عدد العاطلـــين فى الجنايات المختلفة من ٨.٥% إلى١٩.٢% فى خلال اربع سنوات متتالية .(٣٠)

وفيما يلى بيان بعدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، واعداد المتعطلين عن العمل وذلك خلال السنوات من عام ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (٣١) :-

الارقام بالمليون

السنوات	قوة العمل	المتعطلون	النسبة
١٩٩١/١٩٩٠	١٥.٩	١.٤	٨.٨
١٩٩٢/١٩٩١	١٥.٨	١.٤	٩
١٩٩٣/١٩٩٢	١٦.٥	١.٨	١٠.٩
١٩٩٤/١٩٩٣	١٦.٨	١.٩	١١.١
١٩٩٥/١٩٩٤	١٧.٠	١.٩	١١.٣
١٩٩٦/١٩٩٥	١٦.٩	١.٦	٩.٦
١٩٩٧/١٩٩٦	١٧.٣	١.٤	٨.٤
١٩٩٨/١٩٩٧	١٧.٦	١.٤	٨.٢
١٩٩٩/١٩٩٨	١٨.٢	١.٥	٨.١
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٨.٩	١.٧	٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩.٣	١.٨	٩.٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٩.٧	١.٨	٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠.٢	٢	٩.٩

نلاحظ مما سبق إنخفاض معدل البطالة فى مصر عاما بعد أخر ، ويمكن ارجاع ذلك بسبب ما تحقق فى مصر من نتائج ايجابية بسبب النجاح فى تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تم ذكره بالمبحث السابق .

٤- منظمات المجتمع المدنى :

إن التنمية الشاملة تقتضى مشاركة كافة القطاعات الموجودة بالمجتمع مشاركة فعالة ، وهذه القطاعات هى :-

١- القطاع الحكومى .
٢- القطاع الخاص .
٣- القطاع الاهلى .

إن مشاركة القطاع الاهلى فى تنمية الإقتصاد من القضايا الهامة جدا والتى تستحوذ على تفكير واضعى السياسة الإقتصادية فى مصر نظرا لما لهذا القطاع من مساحة كبيرة يستطيع من خلالها أن يكون له دور حيوى وملموس فى احداث تنمية حقيقية فى المجتمع المصرى بجانب الدور الهام

للقطاع الحكومى والخاص ، خصوصا بعد انسحاب القطاع الحكومى من الكثير من الادوار التى كان يقوم بها ، وعدم قدرة القطاع الخاص مهما كان فى قيادة التنمية الإقتصادية فى مصر بمفرده .

إن **القطاع الاهلى** يمكن أن يلعب دورا حيويا فى نشر مظلة الخدمات الإجتماعية خاصة وان هذا القطاع يضم نحو ١٤٦٠٠ جمعية فيها ٣٧١ جمعية مركزية ، وما يزيد على ١٢٠٠ جمعية للمساعدات والخدمات وتنمية المجتمعات .

وتتضمن الميادين التى تعمل فيها الجمعيات الاهلية ١٧ ميدان منها :-

رعاية الطفولة والامومة ، رعاية الاسرة ، المساعدات الإجتماعية ، رعاية الشيخوخة ، رعاية الفئات الخاصة والمعاقين ، الخدمات الثقافية والدينية ، تنمية المجتمعات المحلية ، التنظيم والإدارة ، رعاية المسجونين ، تنظيم الاسرة ، الدفاع الإجتماعى ، ارباب المعاشات ، حماية البيئة والمحافظة عليها ، التنمية الإقتصادية للاسرة وتنمية الدخل ، حماية المستهلك .

وفى دراسة مهمة عن المنظمات الاهلية العربية قام بها بعض الباحثين تحت اشراف الدكتورة / شهيدة الباز بعنوان " المنظمات الاهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين : محددات الواقع وافاق المستقبل " ، أوضحت د / شهيدة " **إن** التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم قد ادت إلى تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية ، وقد حظى الدور التنموى لهذه المنظمات باهتمام خاص فى دول العالم الثالث التى ما زالت التنمية هى الحد الأساسى لها .. " .(٣٢)

obeikan.com

المبحث الرابع : مشاكل إقتصادية وإستيراتيجية لتطوير الإقتصاد المصرى

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى جزئين هما :

- **الجزء الأول : المشاكل الإقتصادية المصرية وأسبابها .**
- **الجزء الثانى : الإستيراتيجية المقترحة لتطوير الإقتصاد المصرى .**

وفيما يلى سنتناول كل جزء على حده :-

الجزء الأول : المشاكل الإقتصادية المصرية وأسبابها

يمر الإقتصاد المصرى منذ فترة طويلة بأزمات إقتصادية أثرت على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادى واصبحت تهدد ما استطعنا تحقيقه من نجاح خلال عقد من الزمن وهى السنوات التى تم فيها الإصلاح الإقتصادى الذى بدأته مصر منذ بداية التسعينات من القرن الماضى ، وقد بدت ملامح هذه الأزمات واضحة على الإقتصاد القومى كما يلى :-

- صعوبة تصريف التجار للبضائع وتكدس المخازن بها .
- إنخفاض حجم التعاملات التجارية .
- زيادة احكام الافلاس التجارى .
- زيادة الاجراءات القانونية المتخذة من جانب البنوك ضد عملائها .
- إنخفاض حجم السيولة النقدية (بالرغم من إظهار المؤشرات الرسمية بزيادتها) .
- تعثر رجال الأعمال وعدم قدرتهم على سداد القروض للبنوك .
- زيادة نسبة القروض الرديئة إلى إجمالى القروض المصدرة من الجهاز المصرفى مما أدى إلى صعوبة كبيرة فى تحصيل هذه القروض وبالتإلى عدم قدرة البنوك على الإستمرار فى القيام بدورها فى منح الإئتمان وضخ الأموال فى المشروعات الإقتصادية المختلفة .
- سيادة روح التشاؤم بين فروع النشاط الإقتصادى وإنخفاض الحافز على الإستثمار
- إنخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع والشركات .
- تضخم الديون المستحقة على الحكومة ، وخصوصا المستحقة لشركات المقاولات .
- زيادة اعداد المتعطلين عن العمل زيادة كبيرة وواضحة .
- وجود حوإلى ٢٠ مليار دولار ، و ١٠٠ مليار جنيه خارج الاوعية الادخارية الرسمـــية (فى البيوت) قد يكون بسبب التخوف من الضرائب او لعقد الصفقات باسعار السوق .
- إرتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية إرتفاعا كبيرا .
- إرتفاع اسعار السلع والخدمات بصورة كبيرة .

وهذه المشاكل الإقتصادية قد أثرت بشكل كبير على الإقتصاد القومى ، وسنتناول فى هذه الدراسة الأزمتين التاليتين :-

١- **أزمة الركود والبطالة .**
٢- **أزمة سعر الصرف .**

وفيما يلى سوف نتعرض لدراسة أسباب هذه الأزمات .

أولا : الأسباب الحقيقية لأزمة الركود والبطاله فى مصر

كان لابد من تفسير وتحليل لهذه الأزمة وصولا إلى الأسباب الحقيقية لحدوث الركود وإنخفاض حجم السيولة وزيادة معدل البطالة ، وفى هذا الصدد يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى قسمين أساسيين هما :-

أولا : أسباب داخلية : وهى تلك الأسباب التى حدثت داخل حدود الدولة وكان لها تأثير مباشر او غير مباشر على الإقتصاد القومى وهى :-

١- قانون الشيكات الجديدة :

قررت الحكومة خلال عام ١٩٩٦ إصدار قانون لتنظيم المعاملات التجارية بالشيكات البنكية فقط ، وذلك لمنع التعامل بالشيكات الخطية بغرض تخفيض عدد القضايا المنظورة فى المحاكم نظرا لكثرة عددها وطول فترة التقاضى علاوة على العبء الملقى على المستشارين فى هذا الكم الهائل من قضايا الشيكات ، وقد أدى هذا إلى إنخفاض شديد فى حجم المعاملات التجارية بين التجار ورجال الأعمال نظرا لخوف الكثير منهم التعامل فى الشيكات الخطية التى كانت الأساس فى التعامل نظرا لسهولة الحصول عليها وتوافرها والاعتياد عليها فضلا عن السياج القانونى المحاط بها وحيازتها لثقة المتعاملين فيها ، مما قصر المعاملات على النقدية منها فقط ، مما كان له أكبر الأثر فى إنخفاض المعاملات التجارية بنسبة كبيرة حيث أن المعاملات الاجلة كانت تمثل من ٦٠ % - ٩٠% من إجمالى التعاملات .

٢- توسع الحكومة فى إصدار اذون الخزانة :

بدءا من عام ١٩٩٠ قررت الحكومة المصرية تمويل عجز الموازنة من موارد غير تضخمية وذلك بإصدار اذون خزانة بنسبة معينة من قيمة العجز المتحقق فى الموازنة العامة للدولة ، وجاء هذا الإتجاه ليواكب اهتمام الدولة بالإصلاح الإقتصادى الذى بدأ تطبيقه فى تلك الفترة ، حيث زادت اذون الخزانة من ٢٦.٨٨٢ مليار جنيه عام ٩٥/٩٤ إلى ٢٧.٢٨٢ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ ثـم إلى ٣٣.١٣١ مليار جنيه عام ٩٧/٩٦ ثم إلى ٣٨.٠ مليار جنيه عام ٩٨/٩٧ ثم انخفض فى عام ٩٩/٩٨ ليصل إلى ٢٥.٥٥٨ مليار جنيه واستمر فى الإنخفاض فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ليصل إلى ٢٥.٣٩٣ مليار جنيه ثم عاود الإرتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٢٩.٣٣٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وحتى أخر احصائيات متاحة فقد زادت حتى شهر سبتمبر ٢٠٠١ ليصل إلى ٣٠.٧٠٩ مليار جنيه .

وعملية إصدار الحكومة لاذون الخزانة يؤدى إلى امتصاص جزء كبير من حجم السيولة المتاح فى السوق ، وكان لهذا الإتجاه أثر إنكماشى على الإقتصاد المصرى خصوصا بعد توسع الحكومة فى ذلك بشكل كبير الأمر الذى أدى إلى تأثر النشاط التجارى تأثرا غير ايجابى بسبب إنخفاض المعاملات التجارية والاستهلاك والطلب الكلى

٣- ظاهرة الدروس الخصوصية :

يمكن القول أن هذا السبب هو سبب تاريخى تراكم أثره فترة بعد فترة إلى أن ظهرت بوادر تأثيراته على الإقتصاد المصرى سلبيا فى حجم المدفوع فى الدروس الخصوصية ، حيث تؤكد بعض الدراسات أن حجم المدفوع فى الدروس الخصوصية وصل إلى اكثر من ٧ مليار جنيه ، كما أن اكثر من ٢٥ % من دخل الاسرة المصرية تنفقه فى الدروس الخصوصية الأمر الذى يؤدى إلى العديد من الآثار السلبية على الإعتبارات الإقتصادية كما يلى :-

- إنخفاض الطلب الكلى نظرا لعدم قدرة الأفراد على الاستهلاك لان ما يتبقى من دخل الاسرة بعد دفع الدروس الخصوصية لا يكفى لسد الاحتياجات الأساسية لها (وهذه هى النتيجة الهامة التى نتجت من زيادة حجم المدفوع فى الدروس الخصوصية) .
- إتجاه التدفقات النقدية لتستقر فى عدد قليل من الأفراد مما يعمق من سوء توزيع الدخل والثروة .
- اهدار المبالغ المخصصة للتعليم فى الموازنة العامة للدولة وعدم الاستفادة منها .
- زيادة تكلفة التعليم على ابناء الطبقة الوسطى والمحدودة الدخل .

٤- الانفاق الهائل على المشروعات القومية العملاقة فى وقت واحد :

لقد تبنت الحكومة المصرية عدة مشروعات قومية عملاقة موزعة فى مختلف ارجاء مصر مثل مشروع توشكى ، مشروع تنمية جنوب الوادى ، مشروع شرق تفريعة بورسعيد ، مشروع تنمية خليج السويس ، مشروع شرق العوينات ، مشروع وادى التكنولوجيا ، وطبيعة مثل هذه المشروعات تحتاج إلى إستثمارات وتدفقات نقدية ضخمة لتمويلها ، والمشكلة هنا ليست فى اقامة هذه المشروعات ام لا ؟ وليست أيضا مدى استفادة الإقتصاد المصرى منها ، وانما تكمن المشكلة فى دخول الحكومة فى تنفيذ كل هذه المشروعات فى وقت واحد مما مثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة ، فضلا عن إن هذه المشروعات لن تؤتى ثمارها قبل مرور عدد كبير من السنوات نظرا لاحتياج هذه المشروعات فترة طويلة من الوقت إلى تجهيز الأراضى للبناء وإنشاء الأساسات وخلافه . ولنا أن نتخيل تسرب مثل هذه التدفقات النقدية الضخمة من السوق وتجميدها فى مشروعات لن يظهر أثرها الا بعد فترة طويلة من الزمن ، مما يعنى توجه جزء كبير من الانفاق العام الحكومى وكذا الانفاق الخاص تجاه إستثمارات طويلة الاجل وحرمان الإقتصاد القومى من جزء كبير من السيولة النقدية اللازمة لضمان إستمرار الدورة الإقتصادية وسداد الحكومة لمديونياتها .

٥- ظاهرة إنتشار التليفون المحمول :

بدءا من عام ١٩٩٧ إنتشرت شركات المحمول وإستولت على نصيب عظيم من دخول أفراد الشعب المصرى مما أدى إلى تجمع دخول الأفراد والمؤسسات المصرية فى بوتقة شركات المحمول التى أثرت بشكل كبير فى حرمان الإقتصاد القومى من إتجاه جزء كبير من الأموال بعيدا عن المجالات الأساسية للانفاق ، فاصبح الانفاق على المحمول يفوق فى الاهمية الانفاق على الاحتياجات الأساسية للمواطن من مأكل ومشرب وملبس .

هذا بالاضافة إلى توجه معظم ارباح هذه الشركات خارج الدولة حيث أن المالك الاصلى لهذه الشركات هى شركات دولية النشاط ، وتستطيع تلك الشركات الدولية تحويل ارباحها إلى خارج مصر بأى شكل ممكن وفى صورة يتضح منها اهتمامها بالإستثمار فى مصر وذلك عن طريق الاساليب المحاسبية المختلفة مستفيدة من حرية التجارة وإزالة القيود على تحويل الأموال للخارج .

٦- تمويل البنوك للقرى والمنتجعات السياحية والفيلات :

اتجهت البنوك إلى تمويل القرى السياحية والمنتجعات والفيلات والمصايف مما أدى إلى نتائج هامة جدا وهى :-

- زيادة المعروض من هذه الوحدات مما اوجد صعوبة فى تسويقها وبالتإلى عدم بيعها بالكامل مما أدى إلى عدم تحصيل المستثمرين لكامل أموالهم المستثمرة والتى كان جزءا كبيرا منها ممولا عن طريق البنوك .
- عدم استفادة الإقتصاد المصرى عامة والمجتمع خاصة من تمويل هذه المشروعات ، حيث أن المستفيد من هذه الإستثمارات هى الطبقات الغنية فى المجتمع ، وبالتإلى حرمان المجالات الإنتاجية والخدمية الهامة من التدفقات النقدية اللازمة لتنميتها وبالتإلى حرمان المجتمع من تنميته وازدهاره .
- هذا بخلاف الإحباط الذى سببته هذه المشروعات لجميع الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل من أفراد الشـــعب المصرى من خلال الاعلانات المستـــفزة بوسائل الاعـــلام المختلفة ، والتأثير السلبى لذلك على الافرد العاطلين عن العمل فى تغيير سلوكهم نحو المجتمع .
- عدم تحصيل البنوك للقروض العقارية والتى سبق وان منحتها لهؤلاء المستثمرين ، وبالتإلى عدم قدرتها فى الإستمرار على خلق الإئتمان المطلوب لتنمية الإقتصاد و المجتمع
- إنخفاض حجم أعمال شركات المقاولات وعدم قدرتها فى الإستمرار على التشييد والبناء ، وبالتإلى عدم قدرتها على إستيعاب اعداد كبيرة من الشباب وكذا المجالات الإنتاجية الأخرى المتعلقة بها مثل حديد التسليح – الخشب – الأدوات الصحية – الإسمنت ..... الخ .

٧- صدور قرارات إقتصادية بدون دراسة شاملة :

قامت الحكومة فى الفترة الاخيرة بإصدار بعض القرارات والقوانين الإقتصادية بدون دراسة جادة وشاملة ومستفيضة لكافة الجوانب الإقتصادية المتأثرة بها ، فعلى سبيل المثال ، قرار عدم الاستيراد من غير بلد المنشأ ، وقرار عدم الاستيراد بمستندات التحصيل وقانون الشيكات الجديدة التى تم تأجيله اكثر من مرة فى محاولة لتفادى آثاره السيئة على التعاملات التجارية ... الخ ، وأدى ذلك إلى عدم الإستقرار والفوضى الذى أثر على حدة الركود والسيولة والبطالة تأثيرا كبيرا .

٨- هروب بعض رجال الأعمال خارج مصر :

لقد قام بعض رجال الأعمال بالاقتراض من البنوك وصلت مبالغها إلى المليارات ثم هربوا لخارج مصر ، وقد أدى ذلك إلى إنخفاض حجم السيولة النقدية بما تم تهريبه للخارج ، هذا بالاضافة إلى تأثير ذلك على إحباط ويأس أفراد الشعب المصرى .

٩- عدم قدرة البنوك فى تمويل المشروعات لعدم تحصيلها لكافة القروض الممنوحة :

لقد فقدت البنوك الكثيرمن الأموال بما تم تهريبه للخارج ، وايضا بتلك القروض التى تم منحها للإستثمار العقارى فى الفيلات والمنتجعات السياحية والتى لم تحصل ، فضلا عن القروض المقدمة

للأنشطة التجارية التى تواجه أزمة حادة من الركود حاليا ، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك فى الإستمرار فى تمويل المشروعات الإقتصادية فى مختلف المجالات الإنتاجية ، وبالتالى أثر على قيامها بالدورالمنوط به فى خدمة الإقتصاد القومى.

١٠- احتفاظ الكثير من الأفراد لجزء كبير من الدولارخارج الاوعيةالادخارية الرسمية :

وجود حوإلى ٢٠ مليار دولار ، و ١٠٠ مليار جنيه خارج الاوعية الادخارية الرسمية (فى البيوت) ، وقد يكون ذلك بسبب التخوف من الضرائب او لعقد صفقات تغيير العملة باسعار السوق ، ويفسر هذا ما توضحه الارقام الرسمية الخاصة بالسيولة النقدية التى تشير بإتجاهها إلى الزيادة فى حجمها بينما الواقع الفعلى عكس ذلك .

١١- الإرتفاعات المتتالية لأسعار السلع والخدمات :

والناتجة من إرتفاع سعر صرف العملات الاجنبية وخصوصا الدولار واليورو ، وايضا بسبب تطبيق الحكومة للمرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات حيث يقوم المستورد او المنتج باضافة الضريبة – الملقى عبئها عليه – على سعر السلعة لتنتقل فى النهاية إلى المستهلك ، هذا بالاضافة إلى سحب ما تبقى من سيولة لدى الأفراد .

١٢- عدم وجود جهاز قوى للتنبؤ بالأزمات والمشاكل :

لانه لو كان يوجد مثل هذا الجهاز لتمكن الإقتصاد المصرى تجنب الكثير من المشاكل المتسبب فيها عوامل ادخلية وايضا خارجية .

١٣- عدم وجود قاعدة بيانات شاملة عن طبيعة السوق المصرى واحتياجاته الفعلية وعن الاسواق الخارجية واحتياجاتها من السلع والخدمات .

ثانيا : أسباب خارجية : وهى تلك الأسباب التى حدثت خارج حدود الدولة وكان لها تأثير مباشر او غير مباشر على الإقتصاد القومى وهى :-

١- الأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا :

بدأت الأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا فى تايلاند فى يوليو عام ١٩٩٧ ثم انتقلت سريعا إلى إقتصاديات دول الجوار مثل ماليزيا ، اندونيسيا ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايوان مما تسبب فى إنخفاض حاد فى قيم الاسهم بالبورصات المالية بتلك الدول وإنخفاض حاد أيضا فى قيم عملاتها مما كان له أكبر الأثر على الإقتصاد المصرى كما يلى :-

أ- شجع ذلك المستوردون المصريون على مضاعفة حجم استيرادهم من هذه الدول باكثر من الحاجة الفعلية لإستيعاب الاسواق المصرية مما تسبب ذلك فى تكدس المخازن بالبضائع وعدم تصريفها بالشكل الذى يضمن إستمرار دورة الإستثمار (نقود – بضائع – نقود) وبالتالى تجمدت الأموال فى صورة بضائع مكدسة بالمخازن .

ب- عدم قدرة هؤلاء المستوردين على سداد ما حصلوا عليه من قروض من البنوك نظرا لتجميد هذه الأموال فى شكل بضائع بالمخازن يصعب تصريفها .

٢- إنخفاض عدد المصريين العاملين بالخارج :

وقد انخفض عدد العاملين المصريين بالخارج خصوصا العاملين بدول الخليج ، حيث تم الاستغناء عن المصريين العاملين هناك مثلما حدث فى المملكة العربية السعودية (تلك العملية المعروفة بالسعودة – أى احلال السعودى محل المصرى فى الأعمال المختلفة) ، وذلك بعد حدوث أزمة الخليج وغزو العراق للكويت وما تلا ذلك من احداث انتهت باحتلال أمريكى للعراق ، الأمر الذى أدى إلى عودة الكثير من المصريين تدريجيا من الخارج مما زاد من أزمة التشغيل والبطالة فى مصر .

٣- احداث الحادى عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية :

إن سلسلة الاحداث العنيفة التى وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتدمير برجى التجارة العالمية بنيويورك ، وغيرها بواشنطن بإستخدام الطائرات المدنية قد أدى إلى تباطوء الإقتصاد الأمريكى وبالتإلى تباطوء الإقتصاد العالمى ، نظرا لضعف الحركة السياحية العالمية وحركة الطيران عبر العالم ، مما أدى إلى إنخفاض حركة الطيران بمصر والحركة السياحية أيضا الأمر الذى أثر على الايرادات الدولارية بالسلب والإنخفاض الحاد فى قيمهم ، وأثر ذلك على عدم تغطية عجز الميزان التجارى بالقدر المعتاد .

٤- احداث الحرب على العراق واحتلالها :

لقد ادت احداث الحرب على العراق واحتلالها إلى حدوث آثار سلبية ظاهرة وغير مباشرة على الإقتصاد المصرى من حيث تعميق أزمة السيولة والبطالة .

ثانيا : الأسباب الحقيقة وراء إرتفاع سعر صرف الدولار فى مصر

لقد استمر سعر صرف الدولار لفترة تتجاوز التسع سنوات إعتبارا من عام ١٩٩١ بدء الإصلاح الإقتصادى فى مصر عند سعر ٣.٤٠ جم ، وخلال هذه الفترة تمتع الإقتصاد المصرى بالإستقرار حيث أظهرت المؤشرات الإقتصادية المختلفة ذلك ، واختفت ظاهرة الدولرة DOLLARIZATION (والتى تعنى تحويل النقود بالجنيه المصرى إلى الدولار والاحتفاظ بها كاوعية ادخارية دولارية – أى تفضيل حيازة الدولار على المصرى) التى قد إنتشرت لفترة بسبب بعض المؤشرات الإقتصادية السلبية التى تم التعامل معها بنجاح ، وخلال الفترة المذكورة سابقا لم يكن هناك الا سعر صرف واحد وهو السعر الرسمى الموجود بالبنوك وشركات الصرافة ، ولم يكن هناك سعر للسوق السوداء ، حيث كانت كافة التعاملات تتم عن طريق الجهاز المصرفى وشركات الصرافة ، وان كان يتم التعامل احيانا بزياده قليلة عن ٣.٤٠ جم فى بعض المعاملات المالية ، الا انه يمكن وصف هذه الفترة بالإستقرار فى سعر صرف الدولار ونجاح السياسات النقدية بالتعاون مع السياسات الماليه والتجارية فى الحفاظ على هذا الإستقرار والثبات فى سعر الصرف حتى عام ١٩٩٧.

كان أواخر عام ١٩٩٧ بداية للاختلال فى سعر صرف الدولار حيث تجمعت عدة عوامل ادت إلى حدوث زيادة فى الطلب على الدولار وعوامل أخرى ادت إلى حدوث إنخفاض فى عرض الدولار نتج عنها حدوث زيادات متتالية وفى احيان كثيرة غير مبررة فى سعر الصرف وهى كالتالى :-

أولا : العوامل الخاصة بالطلب :

يمكن تحديد العوامل الخاصة بزيادة الطلب على الدولار كالتالى :-

١- الأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا :

أ- كما أوضحنا بنفس السبب فى أزمة الركود والبطالة ، فقد أدى الإنخفاض فى قيمة العملة إلى زيادة الطلب على الدولار زياده غير عادية .

ب - قيام البنك المركزى بإصدار قرار بزيادة الغطاء النقدى لفتح الاعتمادات المستندية من قبل البنوك ليصبح ١٠٠ % ، ويستهدف هذا القرار أصلا إلى تخفيض الاستيراد بصورة كبيرة نظرا لصعوبة تدبير المستورد لكامل قيمة الاعتماد المستندى ، فعلى سبيل المثال قبل هذا القرار إذا اراد مستورد أن يفتح اعتماد مستندى فانه يقوم بالإتفاق مع البنك المحلى المتعامل معه بدفع المارج ٢٠ % على سبيل المثال (والمارج هو المبلغ المدفوع فعلا من قيمة الاعتماد) ، وبعد قيامه باستلام البضاعة وبيعها بوقت كافى يقوم باستكمال دفع باقى هذه النسبة للبنك فى مواعيد استحقاقها ، أى أن المستورد ملتزم بتدبير دولارات بقيمة ٢٠ % فقط من قيمة الاعتماد .

لكن بعد هذا القرار فان المستورد فى مثالنا السابق ملتزم بتدبير دولارات بكامل قيمة الاعتماد المستندى أى بنسبة ١٠٠ % ، وهذا لم يجعل المستوردون يخفضوا من حجم استيرادهم بل دفعهم على تدبير القيمة كلها بالدولار ، بحيث استمروا تقريبا فى استيراد نفس حصتهم السابقة مما اوجد زيادة غير مسبوقة فى الطلب على الدولار على عكس ما توقعته الحكومة ، حيث زادت الواردات من ١٣.٢١١ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٦.١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ (حسب احصائيات منظمة التجارة العالمية فى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠١ - احصائيات التجارة الخارجية) .

٢ - زيادة الاتجار والمضاربة على الدولار من قبل جميع الطبقات فى مصر :

شجعت - الزيادات المتتالية فى إرتفاع سعر صرف الدولار بالسوق المصرى - المضاربين فى الاتجار والمضاربة على الدولار وذلك لسهولة تحقيق مكاسب سريعة ، وبدأت تتعدد اسعار صرف للدولار غير السعر الموجود بالبنوك وشركات الصرافة ، حيث ظهر سعر صرف بالسوق السوداء والسعر المعلن من قبل شركات الصرافة . كما شجعت الأفراد أيضا الذين ليس لهم نشاط تجارى فى الاتجار والمضاربة على الدولار وذلك لتحقيق مكاسب سهلة وسريعة ، حيث اصبح التعامل فى الدولار هو الوسيلة المضمونة لتحقيق ارباح سريعة وسهلة فى الوقت الذى يعانى الإقتصاد المصرى من حالة ركود استمرت لاكثر من خمسة سنوات .

٣- قيام الحكومة المصرية بخلق طلب اضافى على الدولار :

إن قيام الحكومة المصرية بعمل المشروعات العملاقة التى سبق وان ذكرناها فى أسباب أزمة الركود والبطالة ، قد أثرت أيضا فى زيادة الطلب على الدولار ، وابسط مثال على ذلك هو قيام الحكومة بشراء الة الرفع الرئيسية اللازمة لمشروع توشكى ودفع مبلغ ١.٥ مليار دولار ، وهذا يعنى اقتطاع كل هذا الحجم من الدولارات من دورة النقود الدولارية فى السوق المصرية وزيادة الطلب على الدولار .

٤- إصدار قرار بمنع الاستيراد لمدة ٣ شهور عن طريق المستندات برسم التحصيل :

قام البنك المركزى المصرى بإصدار قرار إقتصادى بهدف تخفيض الاستيراد الذى بلغ ٩.٤٣٨ مليار دولار فى التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠١ ، وذلك بمنع الاستيراد عن طريق المستندات برسم التحصيل لمدة ثلاثة شهور تبدأ من أول ديسمبر ٢٠٠١ وقصر الاستيراد على الاعتمادات المستندية ، ويهدف هذا القرار أصلا إلى تخفيف ضغط المستوردين على الدولار لاستيراد سلع ليس لها أولوية مهمة ، حيث يمثل الاستيراد عن طريق المستندات برسم التحصيل حوالى ٥٢ % من إجمالى الواردات السنوية ، وتسبب ذلك فى تكالب المستوردين على الدولار مما رفع سعره لمستوى خيالى غير مبرر حيث تجاوز سعره حينئذ ٥.٦٠ جم على الرغم من قيام الحكومة بالغاء القرار فى ٢٠٠١/١١/٢٨ قبل تنفيذه .

٥- قيام الحكومة بإصدار قوانين التعريفة الجمركية الجديدة :

قامت الحكومة بإصدار قوانين التعريفة الجمركية الجديدة ليبدأ تنفيذها من أول يناير ٢٠٠٢ وذلك لتخفيض الاستيراد وخصوصا من بورسعيد والتى تعامل كمنطقة حرة ، مما تسبب ذلك فى زيادة الطلب على الدولار ، واصبح الفرق بين سعر صرف الدولار فى البنوك وشركات الصرافة والسعر فى السوق السوداء كبيرا جدا وصل إلى اكثر من جنيها واحدا .

٦- عدم تكامل السياسات المختلفة مع السياسة النقدية والمالية :

إن التنسيق والتكامل بين السياسات المختلفة للإقتصاد القومى والسياسة النقدية والمالية سيصب حتما فى سعر صرف الدولار الذى يتحدد تبعا لتفاعل قوى العرض والطلب وقدرة الجهاز الإنتاجى للإقتصاد القومى فى الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية ، مع ملاحظة أن السعر الحالى للدولار الذى يتراوح ما بين ٦.٨٠ جم إلى ٧.١٠ جم هو سعر غير حقيقى بسبب وجود طلب غير مبرر على الدولار وإنخفاض الايرادات الدولارية أيضا ، إن مشلكة إرتفاع سعر صرف الدولار يمكن علاجها ليس فقط بإستخدام السياسة النقدية او حتى السياسة المالية للدولة ولكن أيضا بإستخدام السياسة التجارية والإنتاجية والتصديرية والإستثمارية ، فإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجى للإقتصاد القومى ليتوائم مع متطلبات عصر العولمة وفى نفس الوقت يتوائم مع متطلبات السيادة القومية للدولة حتى يمكن التحكم فى الشئون الداخلية للإقتصاد القومى من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية المعروفة .

٨- ظاهرة التليفون المحمول :

وقد ساهم التليفون المحمول فى زيادة الواردات والعجز التجارى والطلب على الدولار ، وذلك لان شبكتى التليفون المحمول اللتين توسعتا بشكل سريع لتشمل اكثر من ٣ مليون مشترك لم يتواكب معها أى مشاركة مصرية فى تصنيع اجهزة التليفون المحمول او الشاحن العادى او شاحن السيارة او السماعات او أى جزء من اجزائها ، وبالتالى استوردت مصر كل ذلك مما أثر على زيادة الواردات بشكل مؤثر .(٣٣)

ثانيا : العوامل الخاصة بالعرض :

يمكن تحديد العوامل الخاصة بالعرض كالتالى :-

١- إنخفاض عائدات قناة السويس :

حيث تسببت أزمة جنوب شرق اسيا فى إنخفاض عدد السفن المارة بقناة السويس مما تسبب ذلك فى إنخفاض العائدات الدولارية المتحصلة كرسوم للعبور فى قناة السويس

٢- حادثة الاقصر :

ما حدث بالاقصر فى أواخر عام ١٩٩٧ من حركات ارهابية قد تسبب فى حدوث أزمة شديدة بحركة السياحة المصرية ، وكنتيجة طبيعية لذلك انخفضت العائدات الدولارية المتحصلة من السياحة بدرجة كبيرة جدا ، وعلى الرغم من عودة الموسم السياحى كما هو بعد ذلك الا أن هذا الحادث كان له تأثير فى زيادة سعر صرف الدولار .

٣- إنخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

نظرا لإنخفاض عدد العاملين خارج الدولة ، وايضا إنخفاض ما يتحصلون عليه من اجـــور ومزايا نقدية ، فقد انخفضت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج من الدولار .

٤- عدم زيادة الصادرات ، وثباتها عند حجم معين :

على الرغم من زيادة الواردات بنسبة كبيرة جدا الا أن حجم الصادرات استقر عند حجم معين لم يزد عنه ، مع العلم أن ســـعر صرف الجنية قد انخفض امام معظم العـــملات الاجنبية ، وكان من الأولى زيادة الصادرات لوضعها التنافسى الجديد بعد رخص اسعار المنتجات ، ولكن ثبتت الصادرات ، ففى عام ١٩٩٦ قبل حدوث الأزمات الإقتصادية كانت الصادرات ٣.٥٣٩ مليار دولار ، لم تزد فى ١٩٩٧ الا بمقدار قليل حيث بلغت ٣.٩٢١ مليار دولار ، ثم تراجعت لتصل إلى ٣.١٣٠ فى ١٩٩٨ ، وزادت زيادة محدودة فى ١٩٩٩ حيث بلغت ٣.٥٥٩ مليار دولار ثم زادت لتصل إلى ٤.٦٨٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ وهو أكبر حجم وصلت اليه صادرات مصر على مدار ١١ سنة بدءا من عام ١٩٩٠ . وبالتإلى أثر ذلك على متحصلات مصر من الدولار .(٣٤)

٥- احداث الحادى عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية :

يمكن الرجوع إلى نفس السبب فى أسباب أزمة الركود والبطالة .

٦- احتفاظ الكثير من الأفراد لجزء كبير من الدولار خارج الاوعية الادخارية الرسمية :

يرجى الرجوع لنفس السبب فى أسباب أزمة الركود والبطالة ، مع ملاحظة تأثير هذا العامل على إرتفاع سعر صرف الدولار .

الجزء الثانى : الإستيراتيجية المقترحة لتطوير الإقتصاد المصرى

قبل أن نتناول الإستيراتيجية المقترحة لتطوير الإقتصاد المصرى ، فاننا نوجز فيما يلى الادوار المختلفة التى يجب على الدولة القيام بها فى ظل المتغـــيرات الإقتصادية المعاصرة :-

الادوار والوظائف الهامة التى يجب أن تقوم بها الدولة :

١- القيام بالخدمات الأساسية مثل الدفاع ، الامن ، العدالة .
٢- توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية وخصوصا للطبقات المحدودة الدخل ، وهذه الخدمات مثل الغذاء ، التعليم ، العلاج ، الاسكان .
٣- توفير البنية الأساسية اللازمة لعمل مشروعات القطاع الخاص والعام مثل إنشاء الطرق والكبارى والانفاق والترع والمصارف والموانى والمطارات وخطوط السكك الحديدية والإتصالات ، والمياة ، والكهرباء ، والصرف الصحى .
٤- تهيئة المناخ الإستثمارى المناسب لاقامة المشروعات الإنتاجية بشقيها السلعى والخدمى حتى يستطيع القطاع الخاص أن يتولى مهام التنمية وينطلق الإقتصاد المصرى نحو التقدم .
٥- اقامة المشروعات الاستيراتيجة الهامة و التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بسبب ضخامة التمويل او تقلبات السوق او بطء الحصول على العائدات .
٦- حماية الإقتصاد القومى من مخاطر الإندماج فى الإقتصاد العالمى .
٧- علاج الاختلالات الناتجة عن آليات السوق .
٨- توفير السلع الأساسية الإستيراتيجية (السكر - الزيت - الارز - الخبز) بسعر مخفض يتناسب مع الحد الادنى من الدخول وذلك بتوجيه جزء كبير من الموارد لدعم مثل هذه السلع وتوفيرها لتكون فى متناول ايدى الأفراد ذوى الدخول المحدودة جدا ، حتى لو استدعى ذلك قيام الدولة ذاتها بإنتاج هذه السلع الإستيراتيجية لتتحكم فى السوق الخاص بها من حيث الكميات او الاسعار .
٩- تشجيع البحث العلمى فى المؤسسات التعليمية المختلفة (الجامعات - المراكز البحثية - غيرها) ورصد ما لا يقل عن ١٠ % من الدخل القومى لهذا البند مع تفعيل الآليات القادرة على إظهار نتائج هذه البحوث مع الجهات المعنية لتكون فى موضع التنفيذ .(٣٥)
١٠- تعاون الدولة مع باقى الدول الأخرى والمنظمات العالمية فى محاولة حل المشاكل الكبرى الاتية : مشكلة الغذاء العالمى - مشكلة الانفجار السكانى - مشكلة إنتشار مرض الايدز - مشكلة الاوزون - مشكلة الجريمة المنظمة - مشكلة غسيل الأموال - مشكلة الجفاف - وغيرها من المشاكل التى لها صفة العالمية والتى يصعب على دولة واحدة مواجهتها .
١١- ضرورة مواجهة الغش والفساد والاحتكار وتشجيع المنافسة الحرة ، وإصدار القوانين الخاصة بها .

أما الان فسوف نقترح الإستيراتيجية المقترحة لتطوير الإقتصاد المصرى ، حيث تحتوى هذه الإستيراتيجية على كافة الموضوعات والافكار التى تساعد مصر فى إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية التى تواجهها ، ربما تعتبر هذه الافكار بسيطة الا انها من وجهة نظرنا افكار جيدة ويمكن أن تأتى بنتائج ايجابية على الإقتصاد المصرى ، وسوف نقوم بتقسيم هذه الإستيراتيجية إلى ثلاثة أقسام كما يلى :-

- **القسم الأول : السياحة .**
- **القسم الثانى : التصدير .**
- **القسم الثالث : تهيئة المناخ العام السياسى والإقتصادى وسيادة الإستقرار بهما**

القسم الأول : السياحة

لابد من الاهتمام بالسياحة وخصوصا أن مصر تتميز بكل المقومات السياحية التى تجعلها من أولى الدول السياحية ، فيوجد فى مصر كافة أنواع السياحات مثل السياحة الترفيهية ، السياحة العلاجية ، السياحة الثقافية ، سياحة المؤتمرات وغيرها . لذا يجب العمل على تعظيم الاستفادة من إمكانيات مصر الواعدة فى هذا المجال ، مع عمل الدعاية والاعلانات اللازمة لذلك على المستوى الدولى ، والاستفادة من الوسائل الإتصالية الحديثة مثل الانترنت والقنوات الفضائية ، فمثلا يمكن تكوين فرق عمل تابعة لوزارة السياحة تقوم بالإتصال بالاجانب فى كل دول العالم من خلال الانترنت وتمهد لما تتمتع به مصر من جو معتدل وبحار جذابة وشطئان رائعة ، وايضا الآثار المصرية القديمة التى تتفرد مصر بها ، هذا بالاضافة إلى تقديم جوائز مادية ومعنوية للشركات السياحية التى تجلب لمصر أكبر اعداد من الاجانب والافواج السياحية .

القسم الثانى : التصدير

نحن نولى اهتمام خاص بالتصدير ونعتبره هو نقطة الانطلاق نحو إقتصاد مستقر وقوى ، وفى سبيل ذلك يتم تسخير كافة إمكانيات وموارد الدولة والعمل على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاتاحة الفرصة لزيادة التصدير بأى شكل ، وفيما يلى من وجهة نظرنا هذه الاجراءات التى توفر الجو الإستثمارى اللازم لزيادة التصدير :-

١- العمل على استكمال الهيكل الإنتاجى للدولة .

٢- العمل على إيجاد علاقة ايجابية بين كافة قطاعات النشاط الإقتصادى ، بحيث إذا زاد الطلب على قطاع زاد بالتوازى الطلب على قطاع أخر .

٣- العمل على توفير المناخ المناسب للإستثمار .

٤- العمل على إزالة كافة القيود والعراقيل المكبلة للصادرات .

٥- العمل على الغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات بحيث تكون تكلفة الصادرات تقريبا هى تكلفة الإنتاج .

٦- الاستفادة بالإتفاقيات التجارية الحالية سواء كانت ثنائية ام إقليمية ام دولية واتاحة الفرصة لتصدير اية سلع او خدمات من خلال هذه الإتفاقيات .

٧- توفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، والعمل على زيادة اسعار المواد الخام المصدرة للخارج وفرض عليها رسوم جمركية او ضريبية نظرا للقيمة العالية لهذه المواد الخام فى إستخدامها فى التصنيع الحالى او المتوقع .

ويمكن العمل على زيادة التصدير بأى شكل من الأشكال بعمل الاتى :-

١- لابد من وجود وسيلة تعرف المصدرين المصريين بالسلع المطلوبة وكمياتها واسعارها وجودتها والاسواق المتاحة واماكنها وتوقيتات دخولها ، ويساعد فى ذلك مكاتب التمثيل التجارى لمصر فى

جميع انحاء دول العالم وقدرتهم فى الحصول على المعلومات والبيانات والاحصاءات الكافية واللازمة لعمل تقارير شاملة وبرامج زمنية بالإشتراك مع المسئولين عن التصدير فى مصر لوضعها تحت يد المصدرين والمستوردين .

٢- يمكن عن طريق مكاتب التمثيل التجارى المنتشرة فى كل دول العالم معرفة توقيتات اقامة المعارض الخاصة بعرض السلع والخدمات ، وأنواعها واماكن اقامتها وسبل الإشتراك فى هذه المعارض وإمكانية التواجد الدائم بها والتى يمكن عن طريقها تحقيق هدفين رئيسين هما :-

- تعريف المستوردين الاجانب نوعيات السلع والخدمات المصرية واسعارها وكمياتها وجودتها

- تعريف المصدرين المصريين المشاركين بتلك المعارض طلبات الدول الاجنبية بالتحديد وأى السلع والخدمات التى يرغبوا فى استيرادها ونوعياتها والاسعار المناسبة لهم والجودة المطلوبة حتى يمكن تنفيذها وتصديرها حتى لو كانت تلك الطلبات لسلع وخدمات غير متاحة حيث يتم دراسة إنتاجها .

٣- تحديد القطاعات الرائدة فى التصدير للاهتمام بها وتشجيعها وهى تلك القطاعات التى تنتج سلع وخدمات تتمتع مصر فيها بميزة ليست نسبية فقط وانما ميزة تنافسية أيضا ، ومحاولة تسويق هذه السلع والخدمات فى الاسواق الدولية مثل إنتاج السيراميك ، المنتجات الجلدية ، السجاد ، الموبليا والتحف الخشبية ، المنتجات الفرعونية ، الملابس القطنية ، منتجات الجينز ، برامج الكمبيوتر ، الصناعات الغذائية .

٤- الاهتمام بالتعبئة والتغليف .

٥- توفير وسائل نقل السلع المصرية إلى كافة دول العالم فى اسرع وقت ممكن وبأمان كامل وتام ، وهذه الوسائل هى :-

- وسائل النقل البحرى (السفن) ولابد من امتلاك مصر لاسطول ضخم من سفن النقل حتى يتم إستخدامهم فى نقل السلع المصرية لأى منطقة فى العالم وتكون على استعداد كامل فى أى وقت لخدمة الأهداف التصديرية لمصر .

- وسائل النقل الجوى (الطائرات) كما يجب أن تمتلك مصر أيضا اسطول ضخم من الطائرات لنقل السلع المصرية فى وقت اسرع من سفن النقل حيث يتم إستخدامها حسب الحاجة الضرورية لتوفير المزيد من الوقت فى سرعة نقل البضائع .

وبدون وجود السفن والطائرات التى يتم إستخدامهم فى النقل لن تستطيع مصر أن تزيد من حجم صادراتها حتى لو انتجت سلع وخدمات رخيصة الثمن عالية الجودة نظرا لاهمية عنصر الوقت الذى يتكامل مع سعر السلعة وجودتها ، فعدم وصول السلعة المطلوبة للمستورد فى الوقت المحدد الذى طلبه تفقد السلعة جزءا مهما من قيمتها .

٦- خلق تكنولوجيا محلية خاصة بنا ، خصوصا أن التكنولوجيا المستوردة اصبحت الان مكلفة جدا فى ظل إتفاقية الجات والملكية الفكرية ، فضلا عن صعوبة استيرادها وعدم تناسب المستورد منها مع متطلبات الإقتصاد المصرى وأهدافه .

وفيما يلى ما نعتبره نقطة الانطلاق نحو زيادة التصدير ، حيث يمكن تكوين نوعين من الشركات كما يلى :-

١- تكوين شركات متخصصة فى الاختراعات والابتكارات .

٢- تكوين شركات متخصصة فى التسويق والدعاية والاعلان .

أولا : تكوين شركات متخصصة فى الاختراعات والابتكارات : وتكون هذه الشركات مسئولة عن المخترعين والمبتكرين وعن اختراعاتهم وابتكاراتهم ، ويتم دراسة هذه الاختراعات والابتكارات وتجربتها من قبل مجلس إدارة هذه الشركات .

– ويتكون مجلس إدارة هذه الشركات من اعضاء متخصصين فى المجال الذى ستعمل فيه الشركة ، بحيث يكون المجلس على دراية تامة وكاملة بالاختراعات والابتكارات المقدمة من أى باحث او مخترع وبحيث يستطيع أن يعطى المجلس قرارا بالموافقة على هذا الاختراع او الابتكار وتكون هذه الموافقه هى الخطوة الأولى فى تنفيذ الاختراع او الابتكار .

– ويمكن تقسيم هذه الشركات لتكون كل شركة متخصصة فى مجال معين مثل أن تكون متخصصة فى الادوية ، انظمة الكمبيوتر ، الكيماويات ، الالات الميكانيكية والمعدات .. الخ .

– يكون لكل شركة فروع فى مختلف المحافظات بحيث تغطى مختلف اقاليم الدولة .

– تتولى الدولة إنشاء مثل هذه الشركات وتمويلها ، ويمكن مساهمة القطاع الخاص فى ذلك .

– يتم عمل دعاية واعلان حسب اهمية واحتياج كل اختراع او ابتكار يتم الموافقة عليه .

– يتم عرض هذا الاختراع او الابتكار على كافة الشركات المصرية العاملة فى المجال الذى تم ابتكار او اختراع فيه حتى يمكن تنفيذه وإنتاجه على مستوى كبير ويمكن للشركة المتخصصة أن تساهم فى تمويل إنتاجه على أن يكون لها نسبة من الارباح ، ولكن يكون الهدف الأساسى والأول لهذه الشركة هو تمكين الاختراعات والابتكارات فى وضع يمكن تنفيذها وإنتاجها ، وبذلك يكون للشركة التى تعمل فى هذا المجال الاسبقية والميزة النسبية وتتدرج حتى تكون ميزة تنافسية على حسب اهمية الاختراع والابتكار فى مساهمته فى توفير الوقت اوالجهد او التكلفة او كليهما او مساهمته فى إنتاج منتج معين بجودة عالية عن ذى قبل وبسعر منخفض عن ذى قبل حتى يكون منافسا فى الاسواق الداخلية ليكون نواة للتصدير والمنافسة فى الاسواق الخارجية . وبالتإلى كسب الاسواق الخارجية وتوفير وزيادة موارد الدولة من النقد الاجنبى .

– الاقسام المهمة التى يجب أن تكون بالشركة : هما **قسم " دراسات الجدوى** " ويكون مسئول عن اعداد تقرير شامل وكامل عن الاختراع او الابتكار المقدم ، ويتم تقييمة ودراسته حتى يسهل معرفة التكلفة والعائد الخاص به . كما يوجد أيضا **قسم " الدعاية والاعلان والعلاقات الخارجية** " ويكون مسئول عن تلقى الاختراعات والابتكارات المقدمة من الفروع وعمل قائمة بكافة الاختراعات والابتكارات ويتم تصنيفها على حسب تاريخ تقديمها مرة وعلى حسب اهميتها من وجهة نظرهم مرة أخرى بحيث لا يتم اهمال أى اختراع او ابتكار مهما كان ، كما أن هذا القسم مسئول عن الدعاية والاعلان للاختراع الجديد وعرضة على الشركات العاملة فى هذا المجال .

– يتم رصد مكافأة مالية للمخترع والمبتكر وتكون قيمتها على حسب الاختراع او الابتكار المقدم مع كتابة اسمه فى سجل خاص بالمخترعين والمبتكرين يتم الاعلان عنهم فى الجرائد الرسمية ووسائل الاعلام اسبوعيا حتى يكون ذلك محفزا ومشجعا لكل باحث او مخترع ، وتأكيدا أن الذى يخترع او يبتكر سوف يحصل على ما يستحقه من رعاية واهتمام حسب ما يقدمة .

– من مهام هذه الشركات المتخصصة أيضا هو حصر المطالب والرغبات و الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركات العاملة فى مختلف المجالات ، وبعد ذلك يتم عرض هذه الاحتياجات على المخترعين المسجلين بالشركات المتخصصة لبحث إمكانية تنفيذها . كما يمكن عمل مسابقات يتم الاعلان عنها فى الجرائد الرسمية ووسائل الاعلام المختلفة .

ثانيا : تكوين شركات متخصصة فى التسويق والدعاية والاعلان : تكون مهمتها تسويق المنتجات الجديدة بعد تنفيذ الاختراعات والابتكارات عليها بحيث تكون فى شكل ذو جودة اعلى من ذى قبل او بسعر منخفض عن ذى قبل او كليهما معا او بكميات أكبر من ذى قبل .
بحيث يتم تسويق هذه المنتجات الجديدة فى الدول الأخرى والاسواق الخارجية .
– المهمة الثانية والهامة لهذه الشركات المتخصصة فى التسويق هى معرفة الاحتياجات والرغبات الفعلية للمستهلكين فى الدول الخارجية ومعرفة واستكشاف الفرص التصديرية والاسواق ، ويتم عرض كل هذ المعلومات على الشركات المتخصصة فى الاختراعات والابتكارات حيث تقوم بدورها فى استكمال عرض هذه الاحتياجات والرغبات على الشركات العاملة فى المجالات المختلفة ، بحيث إذا كان هناك واحدة او اكثر من هذه الاحتياجات موجودة فعلا يتم عقد صفقات تجارية فورية لتصديرها مع إزالة كافة القيود المفروضة على التجارة من هذا النوع سواء كانت رسوم جمركية او ادارية او ضريبية وذلك بهدف تشجيع التصدير .
– يمكن تقسيم هذه الشركات وتخصيصها فى أنواع معينة من المنتجات ، فتكون هناك شركات متخصصة فى تسويق الحاصلات الزراعية بأنواعها ، وتكون هناك شركات متخصصة فى تسويق المعدات والالات الوسيطة ، وأخرى فى السلع الصناعية تامة الصنع وأخرى فى الملابس الجاهزة وأخرى فى الاقمشة ، وأخرى فى الجلود وهكذا .

القسم الثالث : تهيئة المناخ العام السياسى والإقتصادى وسيادة الإستقرار بهما

لابد من العمل على تهيئة المناخ العام السياسى والإقتصادى وذلك بالعمل على اجراء الدراسات الجادة والمستفيضة حول أى موضوع قبل اتخاذ قرار فيه ، ويقوم بهذه الدراسات الجهات المعنية والمتخصصة فى ذلك ، حتى يمكن معرفة الآثار المترتبة على اتخاذ قرار ما سواء كانت آثار مباشرة او غير مباشرة وتأثيرها على المتغيرات الإقتصادية المختلفة ، وبذلك نصل إلى قرارات مناسبة ومفيدة للإقتصاد القومى .
كما أن الإستقرار السياسى والإقتصادى مطلوب وضرورى لجذب الإستثمارات واقامة المشروعات من قبل المستثمرين ورجال الأعمال ، تلك المشروعات التى تتطلبها عملية التنمية المستدامة والتى تساهم فى حل المشاكل الإقتصادية التى نعانى منها مثل مشكلة البـــطالة ونقص التشغيل ، ومشكلة الركود الحإلى الذى اصاب معظم مجالات الإنتاج .

هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) د/ حسن عبد الله جوهر، مقالة بعنوان " منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الإقتصادية وتحديات التكامل الإقليمى "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، ابريل ٢٠٠١، ص ١٣، ص ١٥

عن / عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادى العالمى : الآليات – الخصائص – الأبعاد، القاهره، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٨ .

(٢) مجلة الأهرام الإقتصادى، العدد ١٦٣١، ٢٠٠٠/٤/١٠، ص ١٠٩، ص ١١٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

(٥) د/ زينب عبد العظيم، صندوق النقد الدولى والإصلاح الإقتصادى فى الدول النامية : جوانب سياسية ، كتاب الأهرام الإقتصادى رقم ١٤٣ ، ١٩٩٩/١٢/١ ، ص ١٥٣ .

(٦) وزير قطاع الأعمال العام، المكتب الفنى، دليل الاجراءات والارشادات العامةلبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكيةوإعادةالهيكلةوحوافزالعاملين والإدارة، ١٤ فبراير ١٩٩٣، ص ٦ .

(٧) وزارة قطاع الأعمال العام .

(٨) المصدر السابق .

(٩) د/ زينب عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(١٠) تحقيق / سيد على، وقفة مع الخصخصة، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٦/٥، ص ٣ .

(١١) جاء ذلك فى حديث للدكتور / كمال الجنزورى – رئيس مجلس الوزراء الاسبق فى مجس الشعب فى عام ١٩٩٨ .

(١٢) د/ منى قاسم، الإصلاح الإقتصادى، ص ٢٨، ص ٢٩ .

(١٣) مجلة الأهرام الإقتصادى، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(١٤) محمد باشا، .. وحققت المرحلة الأولى للإصلاح الإقتصادى أهدافها، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/١١/٢، ص ١١ .

(١٥) تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية ١٩٩٧، كتب الأهرام الإقتصادى، العدد ١٢٥، ١٩٩٨/٦/١، ص ٢٢٧ .

(١٦) مجله الأهرام الإقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٩ .

(١٧) المرجع السابق ، ص١١٥ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(١٩) دراسة مهمة للمجالس القومية المتخصصة حول الآثار الإجتماعية للتحول إلى إقتصاد السوق ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠١/٥/١٨، ص ١٣ .

(٢٠) البيان مأخوذ عن جريدة المساء ، ٢٠٠٣/١/٢٩ ، الصفحة الأولى .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) منظمة التجارة العالمية ، التقرير السنوى لسنه ٢٠٠١ ، احصائيات التجارة الخارجية .

(٢٣) النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى ، العدد ٨١ ، ديسمبر ٢٠٠٣ ص : ٤٨ – ٥٠ .

(٢٤) د/ فتحى أبو الفضل، سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الإقتصاد المصرى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد الأول والثانى، ١٩٩٣، ص ٥٥.

(٢٥) البيان مأخوذ من جريدة الجمهورية ، ٢٠٠٢/٣/١٤ .

(٢٦) د/ فتحى أبو الفضل، التنمية الإقتصادية : مدخل معاصر وإستيراتيجية مقترحة، القاهره، مطبعة الاوفست الحديثة، ٢٠٠١، ص١١٧ حتى ص١٢١ .

(٢٧) ايهاب الدسوقى ، التخصصية والإصلاح الإقتصادى فى الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، القاهره ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٧ .

(٢٨) د/ محيا زيتون ، الانفاق العام الإجتماعى ومدى استفادة الفقراء : التطورات والآثار ، كتاب الأهرام إقتصادى ، العدد ١٣٠ ، ١٩٩٨/١١/١ ، ص ٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٠) محمود عبد المنعم مراد ، التحول إلى الداخل ٠٠ خوفا من الملل !!، جريدة الوفد ، ٢٠٠٢/٤/١٨، ص١٤

(٣١) النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٦٩ ، ٧٠

(٣٢) محمود مراد ، مؤسسات المجتمع المدنى .. للعمل الخيرى فقط ام للتنمية الحقيقية ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/٥/٣٠ ، ص ٥ .

(٣٣) أحمد السيد النجار ، اضطراب سوق الصرف .. اختلالات هيكلية تم مضاربات جامحة ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠١/٨/٦ ، ص ٣٦ .

(٣٤) الارقام المذكورة اخذت من احصائيات منظمة التجارة العالمية فى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠١ ، احصائيات التجارة الخارجية .

(٣٥) يلاحظ أن النسبة الحالية لا تتعدى ١ % من الدخل القومى .

obeikan.com

الفصل التمهيدى : إدارة الإقتصاد

ا. د / فتحى ابو الفضل

إن التغيير هو أكثر المبادىء ثباتا فى عالمنا المعاصر ، المشحون بالاضطراب واللاهث وراء التطور . وذلك ينطبق على جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وفى مجالات العلم والثقافة ..... الخ .

والتغيير عملية تطورية ، وليس عملية ثورية ، وذلك لأن التطور عملية مستمرة نحو الأفضل ، أما التغيير الثورى فغالبا ما يتبعه جمود . (١)

ويمكن أن يحـــدث التغيير داخل نظام ثابت أو مستقر ، بهدف تحسين كفاءة هذا النظام . وقد يكون التغـــيير فى الاساليب الفنية ، كما قد يكون فى الأداء البشرى بوجه عام . وفى جميع الاحوال يكون للإدارة الدور الحيوى والحاسم .

واذا كان رأس المال ينقسم عادة إلى رأس المال المادى ورأس المال البشرى ، فاننا نرى أن رأس المال البشرى هو الأهم . ويزيد من أهمية وخطورة رأس المال البشرى أنه ليس فقط القادر على إستخدام عناصر التنمية من ثروات طبيعية ورأس مال مادى وتكنولوجيا متطورة – بما فيها تكنولوجيا المعلومات – ولكنه ايضا المسئول عن إدارة التنمية . (٢)

والعالم اليوم يتجه نحو العولمة أو الكوكبة ، كما يحلو للبعض أن يطلق عليها بما تعنيه من الاكتساح الإعلامى والإعلانى والمعلوماتى وكبر حجم المشروعات دولية النشاط وشدة المنافسة فى الأسواق الدولية وزيادة تأثير الإعلانات والتطور السريع فى التكنولوجيا عموما وتكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص .

ويرى البعض (٣) أنه لا عاصم اليوم من العولمة أو الكوكبة سواء بالاحتماء وراء الستار الحديدى أو خلف السور العظيم ... ولم يسمح اليوم بعزلة لكيان إقتصادى كبير كاليابان ، أو كيان إقتصادى صغير مثل جزر القمر ، ولعل المتصور هنا هو العولمة الإعلامية والمعلوماتية التى تكتسح الحدود الجغرافية والسياسية ، ولكنه يصعب انطباقه على التجارة الدولية مثلا بنفس القدر . (٤)

والذى يهمنا الأن هو أهم مظاهر الإتجاه العولمى من الناحية الإقتصادية والتى تتطلب تغييرا فى الأنشطة والأنماط المواكبة لها ، وأهم هذه المظاهر :-

- كبر حجم المشروعات دولية النشاط .
- تزايد المنافسة الدولية .
- تزايد تأثير الإعلانات .

وبالنسبة للشركات دولية النشاط ، فلا شك أن إدارتها أو قيادتها هما مسئولية تحتاج إلى توفر الكثير من المتطلبات مثل الحساسية للفروق الإدارية المتباينة ، والتى تختلف باختلاف المناطق الجغرافية . (٥)

ولكى ينجح المدير الدولى – لشركات الأعمال الدولية أو متعددة الجنسيات – يجب توفر مجموعة من المقومات أهمها القدرة على التخطيط الاستراتيجى ، القدرة على التفاوض الدولى ، القدرة على الابتكار ، التوظيف البناء لتكنولوجيا المعلومات ، زيادة وفاعلية عملية الإتصال .(٦)

كما يجب أن ينمى المدير الدولى لديه مهارات أساسية مثل (٧) :-

- تحسين العلاقات المهنية القائمة على المصارحة والثقة بين المستويات التنظيمية ، الافقية والرأسية .
- تنمية روح الفريق .
- الإدارة بالحقائق ودراسة التوقعات بدقة .
- تعزيز إستخدام الحوافز ، لا سيما الايجابية .
- بناء نظام يسعى إلى التحسن التدريجى والمستمر لتحقيق مستويات أعلى للأداء بإستمرار .

ولا شك أنه لكى تحقق مقومات ومهارات المدير الدولى أهدافها فى مجال الإنتاج الدولى والتسويق الدولى ، لابد للمدير أن يدرس بدقة مناخ العمل الإدارى الدولى بالدول المضيفة .(٨)

اما بالنسبه لتزايد المنافسة الدولية ، فان التسويق الدولى يصبح ذا أهمية قصوى . واذا كانت المبادىء التى تحكم النشاط التسويقى واحدة ، سواء كان هذا النشاط داخل الدولة أو على المستوى الدولى ، فان للتسويق الدولى خصائص تختلف عن خصائص التسويق المحلى ، بسبب اختلاف اللغات والعملات والأسواق ، وضخامة تكلفة جمع البيانات والمعلومات وضرورة معرفة خطط وسياسات الدول المختلفة والمنافسة الدولية وظروف الأسواق الخارجية من ركود أو رواج ..... الخ .(٩)

وفى ظل المنافسة الدولية ، يصبح من المهم إتباع استراتيجية تتوخى التواجد فى أسواق دولية عديدة حتى تقل المخاطر .(١٠)

وفى ظل الثورة المعلوماتية أصبح التسويق الالكترونى مجالا جديدا من مجالات التسويق الدولى ، يصيف مساحة زمنية وجغرافية للسوق الدولى .(١١)

وتلجأ الشركات دولية النشاط إلى بعض الاساليب بهدف زيادة نصيبها من السوق الدولى وتقليل مخاطر المنافسة ، مثل (١٢) :-

- التواجد فى أسواق متعددة .
- خطط التسويق المشترك .
- تضافر التسويق الالكترونى مع التسويق التقليدى .

وبالنسبه لزيادة تأثير الإعلانات ، فمن الملاحظ أن تأثير الإعلان – محليا ودوليا – قد تجاوز هدفه الأصلى فى الإعلام بالسلعة أو الخدمة ومزاياها وبالتالى تحويل الطلب اليها بدلا من السلع البديلة أو المنافسة ، إلى تحقيق هدف جديد هو خلق الطلب لدى المستهلك بايقاظ وتحفيز رغباته الكامنة .

إن هذا التطور فى أهداف الإعلانات ، بالاضافة إلى إستخدام التقنيات الحديثة واستغلال شبكة المعلومات الدولية ، جعل تأثير الإعلانات مضاعفا ، كما أدى إلى توسيع نطاق السوق الدولى .

ولا شك أن إتساع السوق الدولى وزيادة المنافسة الدولية ، مع تزايد إنتقال رأس المال عبر الشركات دولية النشاط لابد أن تؤثر على نمط واسلوب الإنتاج كما تؤثر على طرق التسويق .. ومن ثم يصبح واضحا التأثير الكبير على الإدارة ، وما يهمنا الأن هو إدارة المشروعات المحلية فى هذا الإطار .

إن تزايد المنافسة الدولية تجعلنا نعمل على إنتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية عالية ، مع الإهتمام بشروط الجودة المتعارف عليها دوليا ، كما أن إنتقال رأس المال قد يجعل من الأنسب زيادة التوجه إلى المشروعات كثيفة رأس المال ، والتحول عن المشروعات كثيفة العمالة .. مما قد يؤدى إلى تفاقم مشاكل البطالة ، ويضع أعباء اضافية على إدارة الإقتصاد القومى (الحكومات) لحل تلك المشاكل المتفاقمة .

ولا شك أن العولمة الفنية والثقافية لها آثارها القوية على قيم المجتمع وعاداته ، بما يؤثر بالتالى على أنماط المجتمع الإدارية والتنظيمية ، ويزيد بالتالى من الصعوبات التى تواجه إدارة المجتمع أو إدارة الإقتصاد القومى ، لا سيما وأن المنافسة الدولية تجعل من الضرورى أن يتمتع الإقتصاد القومى – ككل – بمزايا تنافسية .

وفى مجال العلاقات الإقتصادية الدولية تعانى الدول النامية من مشكلة التبادل اللامتكافىء ، والتى تنبع من تناقص متوسط اسعار صادراتها مع تزايد اسعار وارداتها من الدول الكبرى ، وذلك يجعل من الأهمية بمكان أن تعمل الدول النامية على تحقيق مزايا تنافسية لمنتجاتها فى الأسواق الدولية .. وذلك عبء آخر على الإدارة الإقتصادية للمجتمع .

ولتحقيق معدلات ملائمة من النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية يجب على الإدارة الإقتصادية للمجتمع العمل على تعبئة موادر المجتمع بأقصى طاقة ممكنة ، وتوجيه هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة ، مع مراعاة البعد الإجتماعى (حل مشكلة البطالة – التنمية البشرية – عدالة توزيع الدخل ...) ، ومع الاخذ فى الإعتبار تحقيق المزايا التنافسية لأخذ النصيب العادل من السوق الدولية ، وتلافى الآثار السلبية للمنافسة الدولية على المنتجات المحلية ، وعلاج مشكلة التبادل اللامتكافىء ، وهذه الأعباء الضخمة والمسئوليات الكبيرة على إدارة الإقتصاد القومى تجعلها فى امس الحاجة إلى تطوير الإدارة فيها ، سواء على مستوى المشروعات الخاصة أو العامة أو على المستوى الكلى .

هوامش ومراجع الفصل التمهيدى

(١) د/ محمد رجائى الطحلاوى ، د/ يحيى عبد الحميد ابراهيم ، إدارة التنمية ، محافظة اسيوط ، ١٩٩٧ ، ص : ٢٦٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٩-٤٠ .
(٣) د/ أحمد شوقى ، هندسة المستقبل ، مكتبة الاسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهره ، ٢٠٠٢ ، ص : ١٨٥ .
(٤) راجع " حاضر العولمة ومستقبلها " الفصل الاخير من هذا الكتاب .
(٥) بيرى م.سميث ، قواعد ومعدات للقادة ، ترجمة / كمال محمد دسوقى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهره ، ٢٠٠٠ ، ص : ١٥٣ .
(٦) فتحية حسن هريدى ، إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة الجلاء الجامعية ، بورسعيد ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، ص : ٤٢-٤٤ .
(٧) المرجع السابق ، ص : ٤٥-٤٦ .
(٨) لمزيد من التفاصيل ، انظر المرجع السابق ، ص : ١١٣-١٦١ .
(٩) د/ أمل مصطفى عصفور ، إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة الجلاء الجامعية ، بورسعيد ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، ص : ١١٧-١١٩ .
(١٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، انظر المرجع السابق ، ص : ١٣٧-١٤٠ .
(١١) لمزيد من التفاصيل حول التسويق الالكترونى والتحديات التى تواجهه وعلاقته بالتسويق التقليدى وأثره على المنافسة الدولية ... انظر المرجع السابق ، ص : ٢٠٩-٢٣٠ .
(١٢) لمزيد من المعلومات حول التسويق المشترك الدولى والإنتاج المشترك الدولى ، راجع : د/ فتحية حسن هريدى ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨١-١٨٦ .